الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم اقتصادية فرع: علوم اقتصادية
رقم:..... تخصص: تأمينات

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

الـمـوضـوع :

تحليل مردودية شركات التأمين في الجزائر "دراسة حالة شركة CAAT خلال الفترة 2015/2019"

من إعـداد :
دشوشة يسرى
دشوشة أحلام

تحت إشراف :
د/ بوخرص عبد الحفيظ

السنة الجامعية: 2021 / 2022

كلمة شكر

قال الله تعال: { ولئن شكرتم لأزيدنكم }
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: {من لم يشكر الناس لم يشكر الله }

أحمد الله عزوجل انه من علينا بإتمام هذا العمل وأسأله مزيدا

من النجاح والتوفيق في نجاحات مقبلة بإذنه تعالى

كما أتوجه بخالص الشكروالامتنان للدكتورالمشرف بوخرص عبد الحفيظ

تفضل بالإشراف على هذا العمل ولم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه وآرائه

وإلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة –المسيلة- محمد بوضياف - ونشكركل من ساعدنا من قريب أوبعيد,

لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"من استعاذكم فأعيذوه, ومن سألكم بالله فأعطوه,ومن دعا لكم فأجيبوه , ومن صنع لكم معروفا فكافئوه فإن لم تجيدوا فأدعوا له حتى ترون أنكم كافأتموه".

إهـــــــــداء

الحمد الله الذي تتم بنعمته الصالحات,

شيء جميل أن يسعى الإنسان للنجاح فيحصل عليه

ولكن الشيء الأجمل أن يتذكر من كان السبب في هذا النجاح ,

اهدي هذا العمل المتواضع إلى التي سهرت من أجل راحتي

إلى أغلى جوهرة أملكها في الوجود أمي الغالية حفظها الله

وإلى أبي من علمني الصبر والثبات ودفعني إلى دروب العلم والمعرفة

وكان مصدر عزيمتي وقوتي رمز التضحية والعطاء أبي الغالي

وإلى أقاربي في إنجاز هذا وكل من ساعدني من بعيد أو قريب العمل

وإلى كل من حملتهم ذاكرتي ونسيتهم مذكرتي.

قائمة المحتويات

الشكر	
الإهداء	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
مقدمة عامة	
الفصل الأول: التأصيل النظري و ألمفاهيمي للتأمين	
مقدمة الفصل الأول	
المبحث الأول: ماهية التأمين	02
المطلب الأول: نشأة ومفهوم التأمين	02
المطلب الثاني: أسس التأمين وأنواعه	03
المطلب الثالث: أهمية التأمين	05
المبحث الثاني: شركات التأمين	07
المطلب الأول: مفهوم شركات التأمين	07
المطلب الثاني: أنواع شركات التأمين	09
المطلب الثالث: موارد واستخدامات شركات التأمين	10
خاتمة الفصل الأول	11
الفصل الثاني: مردودية شركات التأمين	
مقدمة الفصل الثاني	
المبحث الأول: أساليب تحليل الأداء المالي في شركات التأمين	15

المطلب الأول: التحليل العمودي و الأفقي	15
المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي	17
المطلب الثالث: النسب المالية في شركات التأمين	21
المبحث الثاني: مفهوم المردودية ومستوياتها وأهميتها	24
المطلب الأول: مفهوم المردودية	24
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على المردودية	26
المطلب الثالث: أهمية المردودية	28
خاتمة الفصل الثاني	29
الفصل الثالث: واقع نظام التأمين في الجزائر	
مقدمة الفصل الثالث	
المبحث الأول: قطاع التأمين في الجزائر	30
المطلب الأول: مراحل التأمين في الجزائر	30
المطلب الثاني: هيكل قطاع التأمين في الجزائر	37
المطلب الثالث: منتوجات شركات التأمين في الجزائر	40
المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لشركة التأمين(CAAT)	42
المطلب الأول: الأداء المالي وطرق تقييمه	45
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي	47
المطلب الثالث: أهمية الأداء المالي في الجزائر	48

المبحث الثالث:دراسة حالة شركة الجزائرية للتأمينات (CAAT)	49
المطلب الأول: تقديم عام لشركة التأمينات	49
المطلب الثاني: الدور الفني لشركة التأمينات في إدارة المخاطر	54
المطلب الثالث:مردودية الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) خلال الفترة (2015 الى 2019)	57
خاتمة الفصل الثالث	61
الخاتمة	**62**
قائمة المراجع	

قائمة الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	مجموع اشتراكات (CAAT) في رأس مال شركات	50
02	تشكيلة الاستثمارات المالية لشركة (CAAT)	51
03	المردودية التجارية لشركة التأمين (CAAT)	57
04	المردودية الاقتصادية لشركة التأمين (CAAT)	58
05	المردودية المالية لشركة التأمين (CAAT)	58
06	المردودية المالية لشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAT)	59
07	تطور النتيجة التقنية لشركة جزائرية للتأمين (CAAT)	59
08	تطور النتيجة المالية لشركة جزائرية للتأمينات (CAAT)	60

مقدمة:

يعتبر قطاع التأمين من أهم القطاعات التي تقوم عليها اقتصاديات الدول المتقدمة لما له من أهمية بالغة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولما يمثل إنتاجه من نسبة معتبرة في الناتج الداخلي الخام لهذه الدول .

ويتمثل نشاط التأمين في قيام شركات التأمين بإبرام مختلف عقود التأمين مع المؤمن لهم من أجل

تغطية الأخطار التي يواجها ، بإصدار وثائق التأمين التي تتضمن قيمة القسط أو الاشتراك الذي يدفعه المؤمن لهم مقابل التغطية التي يحصلون عليها ، في حين تلتزم شركات التأمين بتعويض المؤمن لهم في حالة تحقق الأخطار المؤمن عليها ، أو بدفع إيرادات لهم وذلك خلال فترة زمنية محددة.

نشاط التأمين قد ولد لدى شركات التأمين نشاطا آخرا مكملا له ألا وهو النشاط المالي ، الذي جعل من شركات التأمين منشآت مالية فاعلة في النظام المالي،حيث تقوم هذه الأخيرة بتلقي الأقساط أو

الاشتراكات من المؤمن لهم (تعبئة الادخار) ثم توظيفها في أوجه الاستثمار المختلفة ، وهذا بحكم الفارق الزمني بين تحصيل هذه الأقساط أو الاشتراكات ودفع التعويضات أو الإيرادات للمؤمن لهم حالة تحقق الخطر المؤمن عليه المنصوص في العقد ، ومن هنا يبرز دور شركات التأمين في تمويل الإقتصاد.

بدأت دول العالم تباعا تدرك مكانة وأهمية نظام التأمين في اقتصادياتها، مما جعلها تشرف على

الشركات الممارسة له من خلال سنها لمختلف القوانين التشريعية والتنظيمية، وهذا بغية حماية مصالح المؤمن لهم من جهة وضمان بقاء شركات التأمين من جهة أخرى.

وإذا ما نظرنا الى جانب إنتاج شركات التأمين نجدها تختلف عن باقي الشركات الأخرى فهي تتميز بانعكاس دورة إنتاجها التي تمثل إحدى الخصوصيات الأساسية لها ، فشركة التأمين لا يمكنها معرفة قيمة الكوارث التي سوف تتحقق مستقبلا والتي تلتزم بتسديدها للمؤمن لهم ، في حين يستوجب عليها تحديد تسعيرة لمنتجاتها مسبقا وذلك قبل معرفتها لسعر تكلفتها الذي سوف يتحقق لاحقا.

في مقابل ذلك تحصل شركات التأمين على فائض مالي معتبر في خزينتها من خلال أقساط أو اشتراكات المؤمن لهم والذي يسمح لها بتسديد الكوارث المحققة مستقبلا ، ولكن في مجال الزمن بين تحصيل الأقساط أو الاشتراكات وتسديد الكوارث المستقبلية ، على شركة التأمين توظيف هذه الأموال المجتمعة لديها في مختلف أوجه الاستثمار بطريقة عقلا نية تسمح لها بضمان مصالح المؤمن لهم حسب التزاماتها اتجاههم من جهة وتحقيق عائد مقبول على هذه التوظيفات من جهة أخرى.

1-تحديد إشكالية البحث:

تستقطب شركات التأمين مبالغ طائلة نتيجة تعدد المخاطر وزيادة إمكانية حدوثها ، وبالمقابل

يستلزم الوصول إلى درجات عالية من تحقيق عوائد توفر القدر الكافي من رؤوس الأموال ، ومن هذا المنطلق تبرز إشكالية البحث التي صيغها كالآتي:

ما مدى تأثير تحصيل الأموال واستثمارها على تحقيق المردود المالي على شركات التأمين ؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو التأمين وما المقصود به؟
- ما مكانة شركات التأمين في الاقتصاديات ؟
- كيف تعمل شركات التأمين على جمع الأموال ، وفيما تتمثل قنوات توظيفاتها المالية ؟
- ما دور مردودية شركات التأمين في ظل المنافسة ؟

2-فرضيات البحث:

من اجل الإجابة على هذه التساؤلات وضعنا مجموعة من الفرضيات لاختبارها نذكرها فيما يلي:

- شركات التأمين مؤسسات مالية تمارس دورا مزدوجا، تقدم الخدمة التأمينية، كما تهدف إلى استثمار أموالها من أجل تحقيق الربح.
- مرد ودية شركات التأمين هي تلك العوائد التي تحققها بعد عملياتها الإستثمارية.
- تعمل شركات التامين على جمع الأموال من أقساط المؤمن لهم واستثمارها في مجالات عديدة

3-أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث نظرا للدور الكبير الذي تلعبه شركات التأمين في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية ، إضافة إلى جملة الإصلاحات التي عرفها قطاع التأمين في الجزائر منذ سنة 1995 والذي فتح المجال أما م المستثمرين الخواص المحليين و الأجانب ، إلى جانب حدوث كوارث كبيرة الحجم التي عرفتها الجزائر، كفيضانات باب الواد سنة 2001 وزلزال بومرداس الذي حدث سنة 2003 أضف إلى ذلك ظروف الاستثمار في الجزائر خاصة بعد اتجاه معدلات الفائدة نحو الانخفاض و واقع السوق المالي الحديث.

4-أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع ، منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي ،نذكر منها:

الدوافع الموضوعية:

-السعي لإضافة لبنة جديدة إلى مجموعة المعارف السابقة والرغبة في إثراء المكتبة بمواضيع تتعلق بقطاع التأمين ، وذلك بمحاولة إنجاز بحث يكون عبارة عن مادة نظرية وميدانية تساعد الطلبة الجامعيين والمهتمين بمثل هذه المواضيع.

-انتشار و تعدد شركا ت التأمين العمومية والخاصة وتطور نتائجها خاصة في السنوات الأخيرة.

الدوافع الذاتية:

-التفاؤل والرغبة في معرفة العوامل المؤثر ة على مرد ودية شركات التأمين.

-تناسب الموضوع مع تخصصنا في الماستر (تأمينات).

5-أهداف البحث:

التعرف على التأمين وشركات التأمين

التعرف على واقع مرد ودية شركات التأمين في الجزائر خاصة بعد فتح السوق الوطني للتأمين أمام المستثمرين الخواص ، وفي ظل ظروف الاستثمار السائدة.

الفصل الأول: التأصيل النظري و ألمفاهيمي للتأمين

مقدمة الفصل الأول:

يعد نظام التأمين من أهم النظم التي تقوم عليها الحضارة الحديثة لما يلعبه من دور فعال في حماية الأشخاص ضد الأخطار التي يواجهونها سواء في ممتلكاتهم أو في مسؤولياتهم المدنية أو في

شخصهم ذاته، ومن جهة أخرى لمساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما يوفره من موارد مالية معتبرة يمكن توظيفها في أوجه الاستثمار المختلفة و دوره في استقرار المجتمع.

ولتعرف على هذا النشاط ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين حيث نتناول في المبحث الأول مفاهيم عامة عن التأمين، نتعرف من خلاله لنشأة التأمين وتعريفه و وأسس التي يقوم عليها و أهميته الاقتصادية.

أما المبحث الثاني فسنتناول شركات التأمين حيث سنعطي نظرة عن تعريف شركات التأمين وأنواعها، و مواردها واستخدامات شركات التأمين.

أما في المبحث الثالث فسنتناول نظام التأمين في الجزائر، حيث نعطي نظرة عامة على هذا النظام في الجزائر من خلال المراحل المختلفة التي مر بها، وهيكل قطاع التأمين في الجزائر وموارد استخدامات شركات التأمين .

المبحث الأول: ماهية التأمين

يتعرض الإنسان لكثير من الأخطار البحتة التي يترتب على تحققها خسائر مالية أو معنوية أوكليهما، فهو يسعى منذ القدم إلى استخلاص الحلول والوسائل المناسبة لمواجهة تلك الأخطار والوقاية من نتائجها، ومن هذا المنطلق ظهر التأمين بكافة أشكاله كأحد الأساليب المتطورة لحماية الفرد والمؤسسة من الخسائر المادية التي قد تلحق بهم نتيجة وقوع الأخطار المختلفة.

المطلب الأول:نشأة و مفهوم التأمين

نشأة التأمين:

لم تكن نشأة التأمين كنتيجة لقوانين تشريعية وضعها الإنسان بهدف حصوله على الأمن والاستقرار والتصدي لمخاطر الحياة، بل اقترنت بظهور التعاون وتطوره منذ أمد بعيد .ولعل أولى صوره تجّلت في تجمع عدد من الأشخاص المعرضين لخطر معين بهدف التخفيف من عبء الكارثة الناجمة عن تحقق الضرر لبعضهم.

ويذكر المؤرخون أن قدماء المصريين هم أول من عرف نظام التأمين التعاوني من خلال تنظيم جمعيات دفن الموتى؛ وهذا لاعتقادهم بوجود حياة أخرى جعلتهم يحرصون للإبقاء على أجسادهم سليمة وذلك حتى يتسنى للروح العودة للجسد في الحياة الأخرى، مما أدى إلى تأسيس جمعيات تتولى مراسيم الجنائز لأعضائها الذين يعجز ذويهم عن تحمل مصاريف الدفن نظير اشتراك دوري يدفع للجمعية.[1]

كما عرف اليونان والرومان جمعيات مماثلة تماما فكان الجندي الروماني يستقطع جزءا من مرتبه للإنفاق على أسرته في حال مقتله، كما شكل الرومان أندية خاصة بتحمل نفقات الوفاة والدفن وملحقاته.

ولقد عرف المجتمع الإسلامي التأمين أيضا، فلقد ذكر ابن خلدون في مقدمته أن العرب عرفوا تأمينات الممتلكات في أكثر من صورة، ففي رحلتي الشتاء والصيف كان أعضاء القافلة يتفقون فيما

[1]. _ بهاء بهيج شكري : التأمين في التطبيق والقانون والقضاء , ط1 , دار النشر والتوزيع , عمان , الأردن , 2007, ص5 .

بينهم على تعويض من ينفق له جمل أثناء الرحلة، وذلك بأن يدفع كل عضو نصيبا بنسبة ما حققه من أرباح أو نسبة من رأسماله في الرحلة حسب الأحوال.[1]

ومنه فإن البدايات الأولى للتأمين كانت في صورة التضامن بين أهل الحرفة أو المهنة لتبادل المعونة بينهم حيث يتحمل الأعضاء الخسارة التي قد تلحق أحدهم باشتراك كل منهم بمبلغ من المال، وكان المجال الأول لظهور التأمين هو مجال المخاطر البحرية إثر ازدهار التجارة البحرية، حيث ظهر التأمين البحري في نهاية العصر الوسيط في صورة نظام القرض البحري لدى اليونان والرومان؛ حيث يتعهد شخص لمالك السفينة بتحمل مخاطر الرحلة البحرية مقابل مبلغ معين، فإذا هلكت السفينة يفقد المتعهد القرض الذي دفعه للمالك، أما إذا وصلت بسلام فإن المقرض يحصل على فائدة ومبلغ القرض.[2]

ولذلك فإن أول تطبيق لعقود التأمين تعود إلى سنة 1347 حيث أبرم عقد في مدينة" جنوه "بايطاليا في مجال تأمين حمولة سفينة تسمى" **سانتا كارلا** "التي كانت وجهتها من جنوه إلى مدينة مايوركا الاسبانية .[3]

وفي سنة 1383 أسس الملك" **فرديناند** "ملك البرتغال نظام التأمين الإجباري بين ملاك السفن، ثم اتبعه في ذلك كونت برشلونة الاسبانية بإصدار مرسوم تشريعي سنة 1435 والذي ينظم عقد التأمين البحري وقواعده وكذا طريقة تنفيذه والمحاكم المتخصصة في منازعاته .وتم في سنة 1584 تحرير أول وثيقة تأمين بحري "Police" بفرنسا لنقل بضاعة من مرسيليا إلى طرابلس .[4]

وفي أواخر القرن الثامن عشر ومع ظهور الثورة الصناعية وازدهار الصناعة وانتشار الآلات والمواصلات وما صحب ذلك من مخاطر إلى ظهور التأمين من المسؤولية، كالتأمين عن المسؤولية عن الحوادث التي تصيب العمال والغير بسبب العمل والسيارات وغيرها .

تطور التأمين تطورا هائلا خلال القرن العشرين حيث ازدهرت حجم عملياته وتعددت مجالاته بسبب تطور الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية وتعقد الحياة الحديثة وزيادة المخاطر فيها، كالتأمين ضد السرقة،التأمين ضد الكوارث الطبيعية، التأمين ضد حوادث النقل البحري والبري والجوي وكذلك التأمين من الأخطار الفلاحية .

تعريف التأمين:

_ عاطف عبد المنعم و آخرون : تقييم و إدارة المخاطر , مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث, جامعة القاهرة , 2008, ص49 . [1]

[2]– محمد حسين منصور : أحكام التأمين , دار الجامعة الجديدة للنشر ,الإسكندرية , مصر , 1999, ص 11.

[2]– معراج جديدي : محاضرات في قانون التأمين الجزائري , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , 2005 , ص 9.

[3]– سهام رياش : قطاع التأمين ومكانته في الاقتصاد الوطني ,رسالة ماجستير غير منشورة ,جامعة الجزائر, الجزائر , دفعة 2007_2008, ص 3.

سنتطرق إلى تعاريف مختلفة للتأمين وهي كالتالي:

التعريف اللغوي :التأمين مصدر للفعل الرباعي(أمن) بتشديد الميم المفتوحة ومضارعها يؤمن أيضا مأخوذ من (أمن) وإن تعددت صور الاشتقاق والأمن ضد الخوف،لأن الشخص الذي يهدده خطر ما عادة ما يلجأ إلى غيره طلبا للحماية.

التعريف الفني:تقوم عملية التأمين على قواعد فنية أساسها تنظيم التعاون بين المؤمن والمؤمن لهم من خلال الاعتماد على طرق رياضية كالاحتمالات وقانون الأعداد الكبيرة كعمليات التنبؤ وتسيير المخاطر.

التعريف الاقتصادي:يقصد بالتأمين اقتصاديا أنه وسيلة لتقليل الخطر والحيلولة دون وقوعه وذلك بتجميع عدد كبير من الوحدات المعرضة لنفس الخطر، وجعل الخسائر المحتملة لكل وحدة قابلة للتوقع بصفة جماعية مع شرط الاشتراك التأميني لكل وحدة منسوبة إلى نفس الخطر.

التعريف القانوني :تعرف المادة 619 من القانون الجزائر التأمين بأنه "عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا أو أي عوض مالي أخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك مقابل قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن."

التعريف الفقهي :عرف سوميان بأنه عقد يلتزم بمقتضاه، شخص يسمى المؤمن بالتبادل مع شخص أخر يسمى المؤمن له بأن يقدم لهذا الأخير تعويض الخسارة المحتملة نتيجة حدوث خطر معين مقابل مبلغ معين من المال يدفعه المؤمن له إلى المؤمن ليضيفه إلى رصيد الاشتراك المخصص لتعويض الخطر[1].

ومجمل القول :إن التأمين بمعناه الخاص هو قيام شخص يسمى المؤمن له أو المستأمن بالتعاقد مع شخص أخر يسمى المؤمن على أن يدفع المؤمن له إلى المؤمن مبلغا من المال على شكل أقساط دورية في مقابل التزام المؤمن بأداء مبلغ مالي له أو لمن يعينه المستفيد إذا وقع حادث أو خطر مبين في العقد، بطبيعة الحال في وقتنا الراهن لا يقوم بالتأمين شخص نحو شخص أخر بل تقوم به شركات كبرى ذات رؤوس أموال ضخمة يتعامل معها عدد كبير من المستأمنين بحيث تأخذ أرباحها من خلال الفرق بين ما تحصل عليه من أقساط تأمينية وما تدفعه من تعويضات.

[1] -بوعزيز الشيخ : مدخل إلى التأمين و إدارة المخاطر , دار التنوير للنشر , الجزائر , ص 13-15-16-17-18.

المطلب الثاني: أسس التأمين وأنواعه

أولا :أسس التأمين.

تتمثل أسس التأمين فيما يلي:

-الأساس الاقتصادي للتأمين :يعتمد بالأخص على نظريتين، إلا أنهم االختلفوا في تحديد هذا الأساس.

أ-نظرية التأمين والحاجة :حيث يؤكد أصحاب هذه الفكرة بأن التأمين هو ناتج عن الحاجة إلى الحماية وذلك أن أي خطر يحتمل الوقوع في المستقبل يدفع الإنسان إلى حماية نفسه وممتلكاته من هذا الخطر، فهاته النظرية تمتاز بكونها تفسر كافة أنواع التأمين من الأضرار ، حيث توجه الحاجة إلى الحماية من خطر معين، كما تفسر غالبية أنواع التأمين لكن يأخذ عليها على أنها غير مانعة وغير جامعة .غير مانعة لأنها لا تمنع دخول أنظمة أخرى في نظامها غير التأمين وغير جامعة لا تحيط بكل أنواع التأمين لأن هناك أنواع لا تطبق عليها معيار الحاجة[1].

ب- نظرية التأمين والضمان :يعتمد أصحاب هذه النظرية على أن الخطر يسبب للإنسان حالة عدم ضمان اقتصادية تتمثل في تحديد المركز المالي والاقتصادي، والتأمين هو الذي يحقق من الناحية المادية ضمان لهذا المركز الاقتصادي المهدد،ويأخذ على هذه النظرية على أنها لا تعتمد على أساس التأمين، ذلك أن معيار الضمان التي تقوم عليه هاته النظرية ليس إلا نتيجة من النتائج التي يترتب عليها التأمين بعد إبرامه، ومن ثم لا تصلح أساسا له.زيادة عن ذلك فإن الضمان لا يقتصر على التأمين فقط حيث تحقق أنظمة أخرى للأفراد.

ج-الأساس القانوني للتأمين :يرى أنصار هذا المذهب أي أساس التأمين قانوني محض لكن اختلفوا في كيفية تحديد معيار أو العنصر الذي يعتمد عليه، فالبعض يرى أن الخطر هو المعيار القانوني المحدد للتأمين الذي ينتج عن الضرر الذي يسببه الخطر .بينما يرى طرف أخر بأن التعويض أي مبلغ التأمين الذي يدفعه للمؤمن له وهو المعيار القانوني للتأمين:

[1]-عبد الله حسن مسلم , إدارة التأمين و المخاطر , دار المعتز للنشر , عمان , 2015 ص 19 .

ج:1 –نظرية التأمين والضرر :يرى هذا الاتجاه أن التأمين لا بد أن يستهدف إصلاح ضرر محتمل، إذ أن التأمين هو نظام الحماية من أخطار محتملة الوقوع في المستقبل وهو لا يحقق هاته الحماية إلا إذا كان الهدف منه هو إصلاح الضرر الذي يسببه الخطر و يصيب ذمة الإنسان المالية، وعلى ذلك فإن الضرر هو أساس التأمين، ونلاحظ بأن هذا المعيار لا يصلح أساسا لكافة أنواع التأمين على الرغم من ان أنصار هذه النظرية يؤكدون على وجود عنصر الضرر فيها.

ج:2 –نظرية التأمين والتعويض :يرى أنصار النظرية أن أساس التأمين ليس الضرر في حد ذاته وإنما الهدف من التأمين هو التعويض، أي مبلغ التأمين الذي يدفعه المؤمن للمؤمن له عند وقوع الخطر، لأن هذا التعويض يوجد في كافة أنواع التأمين عكس الخطر الذي ينعدم في بعض أنواع التأمين .ويأخذ على هذه النظرية بأنها لا تتفق مع الطبيعة الحقيقية لعملية التأمين وهي حماية الإنسان من الخطر والأسس الفنية التي تقوم عليها .

–الأساس الفني للتأمين :يرى الفقهاء الذين نادوا بهذا المذهب تأسيس التأمين وفق أسس فنية، وذلك بإحداث عميلة تعاون يقوم لها المؤمن بتنظيمها بتجميع المخاطر التي يتعرض لها وإجراء المقاصة وفق قوانين الإحصاء، غير أنهم انقسموا إلى فريق ينادي بحلول التعاون المنظم على أساس سبل التبادل المبني على الصدفة البحتة.

أ–نظرية حلول التعاون على سبيل التبادل محل الصدفة البحتة :تعتمد هذه النظرية في حقيقة الأمر على عملية التعاون بين المؤمن لهم الذين يواجهون مخاطر متشابهة.فالمؤمن لهم هم الذين يضمنون تغطية مخاطرهم بأنفسهم ويقتصر دور المؤمن على الإدارة والتنظيم والتعاون بين الأعضاء وفقا لأسس فنية تحدد من قبل، كتحديد القسط الذي يدفعه كل عضو مع درجة احتمال وقوع الخطر.

ب– نظرية التأمين كمشروع منظم فعليا :يعتقد أصحاب هذه النظرية أن عقد التأمين يتطلب مشروع منظم لأنه ليس كباقي العقود، فهو ينطوي على عملية فنية تهدف إلى تجميع المخاطر وإجراء المقاصة وتحديد القسط الذي يدفعه المؤمن , ولذلك فإن عقد التأمين لا بد أن يبرم عن طريق هذا المشروع المنظم فنيا. وقد أنجبت هذه النظرية عنصرا جديدا وهو المعيار الفني لعقد التأمين غير أنه ليس كافيا لأن المعيار التي تأخذ به هذه النظرية لا يقتصر على التأمين، حيث توجد العديد من عمليات المضاربة تدار بواسطة مشروعات منتظمة فنيا دون أن يطلق عليها وصف التأمين[1].

[1]- عبد الله حسن مسلم , مرجع سبق ذكره , ص 20-21.

ثانيا: أنواع التأمين.

يمكن تقسيم أنواع التأمين يرجع تبعا للخطر المؤمن ضده أو على أساس الإدارة العملية حسب الغرض من التأمين أي تبعا للهيئات التي تمارس عمليات التأمين، وتنقسم إلى ما يلي[1]:

-التأمينات على الأشخاص :هو عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن بدفع مبلغ معين أو تقرير إيراد إذا ما حدث أمر يتعلق بشخص المؤمن له، كما يمكن للمؤمن له أن يعقد التأمين المتفق عليها وله عدة صور منها:

-التأمين على الإصابات والحوادث.

-التأمين على الزواج والأولاد

-التأمين على الحياة.

-التأمين على الأضرار :حيث يسعى التأمين على الأضرار إلى إصلاح الخسائر التي تصيب مال المؤمن له مباشرة وهو يخضع بكافة أنواعه إلى مبدأ التعويض وينقسم إلى قسمين:

أ-التأمين على الأشياء :يعمل على حماية المؤمن له من الأضرار المادية التي قد تصيبه في ماله أو عقاره بسبب تحقق مخاطر متعددة ويندرج تحت هذا التأمين:

-التأمين ضد الحريق.

-التأمين ضد السرقة.

-التأمين ضد أضرار المياه.

-التأمين ضد البرد بالنسبة للفلاحة.

[1]- د. زيد منير عبوي , إدارة التأمينات والمخاطر , دار كنوز المعرفة للنشر, عمان , 2006, ص45 .

ب- التأمين على المسؤولية :يهدف إلى تغطية الخسائر المادية التي يترتب عن مسؤولية المؤمن له بسبب الأضرار التي ألحقه بالغير والذي يكون فيها مسؤولا قانونا .ويطلق على تأمينات المسؤولية تأمينات الدين أو تأمينات الخصوم، ولذلك تتدخل ثلاث عناصر)أشخاص :(المؤمن، المؤمن له، المسؤول والمتضرر .وهذا الأخير لا يكون طرفا في العقد والذي يمارس حقا مباشرا على المؤمن في التعويض عن الضرر.

ويسعى التأمين على المسؤولية إلى تحقيق الحماية الاجتماعية بفضل الضمان الذي يمنحه المؤمن، فيمكن للمؤمن له إعادة رؤوس أمواله دون أن يتحمل الخسائر التي وقعت بسبب مسؤوليته وفي نفس الوقت تعويض الضحية عن كل الخسائر التي ألحقت به.

-التأمين على القروض الموجهة للتصدير :يعتبر تأمين القرض الوسيلة التي تمنح للتأمين مقابل دفع قسط بضمان حالة عدم الدفع أو عدم تحصيل حقوقهم من قبل زبائن معروفين سابقا، وهم في حالة إفلاس عن الدفع ولقد تطور هذا التعريف حيث أصبح لا يقتصر فقط على القروض الممنوحة للزبائن ولكن على مجموعة من العمليات المرتبطة بالتصدير فيضمن بذلك عدة مخاطر :خطر عدم التحويل، خطر الصرف، الكوارث..الخ .

المطلب الثالث :أهمية التأمين

إن للتأمين أهمية كبيرة في الازدهار الاقتصادي حيث تقوم شركات التأمين بتجميع المدخرات عن طريق الأقساط التي يدفعها الأفراد ويتكون من مجموع الأقساط رصيد ضخم من الأموال، فتقوم شركات التأمين باستغلال جزء كبير منها في أوجه الاستثمار المختلفة .ونظرا لما يتميز به التأمين من توفير التغطيات التأمينية من أخطار كثيرة يشجع الأفراد والمنشات على الدخول في مجالات إنتاجية جديدة، وكذلك يعمل التأمين على زيادة الفترة الإنتاجية لهذه المشروعات كما يزيد من الكفاية الإنتاجية للعمال.

ويجب أن نذكر أن التأمين وسيلة فعالة، حيث يوفر للمدين ضمانات تسهل له عملية الاقتراض حيث يحل عوض التأمين محل الشيء المرهون إذا هلك نتيجة تحقق الخطر المؤمن منه.

كما أن التأمين يعمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب في الحياة الاقتصادية، ففي أثناء الرواج الاقتصادي يمكن للدولة التوسع في نطاق التغطية التأمينية بالنسبة للتأمينات الإجتماعية الإلزامية وذلك للحد من موجة التضخم، وفي حالة الكساد تعمل الدولة على زيادة مستوى الإنفاق وتعمل كذلك على زيادة التعويضات التي تستحق للمؤمن عليهم بما يساعد على زيادة مستوى إنفاقهم وبالتالي زيادة الطلب .كما يساهم التأمين بقطاعاته المختلفة على امتصاص جزء كبير من

العاملين في المجتمع الذي يعاني من البطالة[1] .

والأهمية الاقتصادية للتامين تنعكس على الحياة الإجتماعية من خلال الأمان الذي يتحقق في نفوس المستأمنين حيث يؤمن الفرد ضد ما قد يتعرض له من أخطار تؤثر في شخصه وتؤثر في استقرار وتماسك أسرته وهذا يعود على المجتمع بالاستقرار والتماسك.

كما أنه يساعد على تنمية الشعور بالمسؤولية والعمل على تقليل الحوادث من خلال التأمين، حيث أنه لا يصرف مبلغ التعويض في الحالات التي تكون ناتجة عن تعمد المؤمن له، مما يؤدي إلى شعوره بالمسؤولية اتجاه الغير، كما تعمل شركات التأمين على تقليل حدوث بعض المخاطر من خلال استعانتها بالخبراء والإحصائيين لدراسة هذه المخاطر واقتراح وسائل منع تحقق الخطر وتقليل الخسائر.

المبحث الثاني :شركات التأمين

شركات التامين كغيرها من الشركات الأخرى تسعى لضمان التسيير الجيد و الملائم من اجل تحقيق أهدافها المسطرة ،فمن الطبيعي إذن أن يكون لها مزايا تتميز بها ووظائف تقوم بها هذه الشركات.

المطلب الأول :مفهوم شركات التأمين

تعد شركات التأمين مؤسسات مالية متخصصة بمشاكل المخاطر غير المتوقعة، وتقوم بتعويض مشتري وثائق التأمين عن الخسائر المتحققة عند وقوع الحدث المؤمن عليه.

-هي مؤسسة مالية تتلقى الأموال من المؤمن لهم، وهي كذلك تعمل كوسيط يقبل الأموال التي تتمثل في الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم ثم تعيد استثمارها نيابة عنهم مقابل عائد،شأنها في ذلك شأن البنوك التجارية وأيضا شركات وصناديق الاستثمار. [2]

تقوم شركات التأمين بتوزيع الخسارة التي تقع على المؤمن عند وقوع الحدث، فتقوم بتوزيعها على مجموع المؤمنين لديها، لأن ما تدفعه من تعويضات هو في الحقيقة من مساهمات المؤمنين جميعا الذين يدفعون أقساط التأمين وحسب العقد المبرم مع شركة التأمين، وهذه هي الفلسفة التي تقوم عليها عملية التأمين. [3]

التعريف القانوني :تعرف بأنها شركات تجارية تحصل على مبالغ من المشتركين معها، إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق دفع قسط التأمين، وتستثمر بدورها هذه الأموال كفكرة البنوك التجارية وهي ذات دور مزدوج إذ تتلقى المال واستثماره وتدفعه للمشتركين في حالة تحقق الخطر.

تمثل شركات التأمين أحد مكونات النظام المالي في أي دولة، فهي بمثابة وسيط مالي تقوم بتحصيل

---

[1] - حرابي محمد عريقات , التأمين وإدارة المخاطر , (النظرية و التطبيق) , دار وائل للنشر , 2008 ص 34 .

[2] - عبد الغفار الحنفي , رسمية قرياص , الأسواق والمؤسسات المالية , دار الجامعة للنشر , الإسكندرية , 2004, ص 331 .

[3] - الدكتور عبد الله الطاهر, الدكتور موفق علي خليل, النقود و البنوك والمؤسسات المالية, دار النشر, عمان, 2006, ص 288.

أقساط التأمين من المشتركين وهم أصحاب بولصات التأمين لحمايتهم أو لحماية ممتلكاتهم ضد مخاطر معينة، وفي نفس الوقت تقوم هذه الشركات بتجميع الأموال من خلال أقساط التأمين وإعادة منحها إلى سوق رأس المال .وبالتالي فإن شركات التأمين تلعب دورا حيويا في عملية النمو الاقتصادي من خلال تحويل المدخرات إلى استثمارات رأسمالية حقيقية. [1]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن شركات التأمين هي مؤسسة مالية تقوم بدور مزدوج، حيث تقدم خدمة التأمين لمن يطلبها مقابل تلقي أقساط من المؤمن لهم، إذن هي أداة تأمين .كما أنها تقوم باستثمار الأقساط المتحصل عليها من المؤمن لهم نيابة عنهم مقابل عائد وهذا بغرض توفير الأموال اللازمة بدفع التعويضات للمؤمن لهم أو المستفيدين عند تحقق المخاطر المؤمن ضدها وتغطية نفقات مزاولة النشاط التأميني.

المطلب الثاني: أنواع شركات التأمين

يمكن تقسيم شركات التأمينات وفق الأنشطة التي تمارسها إلى شركات التأمينات على الحياة وشركات التأمين العام وشركات التأمين الصحي، ثم الشركات الشاملة .فالنشاط التأميني لشركات التأمين على الحياة يشتمل على كافة التأمينات المتعلقة بوفاة أو حياة المؤمن له أو التي تجمع بين الاثنين) التأمين المختلط (أما شركات التأمين العام فتختص التأمين على الممتلكات والمسؤولية المدنية اتجاه الغير، وعادة ما يغطي تأمين الممتلكات أخطار الحريق والسرقة وتأمين النقل بأنواعه، حيث تغطي وثيقة التأمين الأخطار التي تتعرض لها البضاعة المشحونة على تلك الوسائل، أما وثائق المسؤولية المدنية فمن أمثلتها التأمين ضد حوادث السيارات .وبالنسبة لشركات التأمين الصحي فتتخصص في إصدار وثيقة التأمين التي تغطي تكاليف العلاج المؤمن له، وفي الكثير من الأحيان ينص في الوثيقة على أن يلتزم المؤمن له حدا أدنى من تكاليف علاجه على أن تدفع شركات التأمين ما يزيد عن ذلك.

وتعتبر الشركة الشاملة غير متخصصة في نوع معين، حيث تصدر كافة وثائق التأمين التي تصدرها للأنواع الثلاث السالفة الذكر.

تعتبر شركات التأمين على الحياة وشركة التأمينات العامة من أكثر الأنواع شيوعا لتصنيف شركات التأمين وذلك طبقا لنوع الأنشطة التأمينية التي تمارسها.

-شركات التأمين على الحياة:تمثل شركات التأمين على الحياة أحد مكونات النظام المالي في أي دولة، فهي تقوم بتحصيل أقساط التأمين من المؤمن لهم وهم أصحاب بولصات التأمين لحمايتهم ضد المخاطر الناشئة عن الوفاة أو العجز أو الشيخوخة، وفي نفس الوقت تقوم هذه الشركات بإقراض

[1]. - عبد الغفار الحنفي , رسمية قرياص , مرجع سبق ذكره , ص336 .

هذه المبالغ إلى مؤسسات الأعمال الأخرى العاملة في المجتمع وقد تقوم بإقراض جزء من هذه الأموال للمؤمن لهم بضمان أقساط التأمين المدفوعة.

-شركات التأمين العام :عادة ما يقصد بالتأمين العام كافة أنواع التأمين عدا التأمين على الحياة، وهكذا ينحصر التأمين العام في الممتلكات .وينظر إلى هذا النوع من شركات التأمين على أنها تقوم بمهمة شبيهة بالمهمة التي تقوم بها شركات الاستثمار ذات النهاية المغلقة، إضافة إلى قيامها بمهمة التأمين.

فحملة الأسهم يستثمرون مواردهم في رأس مال الشركة المتمثل في رأس المال والاحتياطات ليعاد استثمارها في شراء أسهم وسندات بهدف الحصول على مزيد من الدخل في صورة توزيعات أو فوائد أو أباح رأسمالية.

هذا هو التشابه بين شركات التأمين وبين شركات الاستثمار ذات النهاية المغلقة، وبالطبع هناك هدف أخر لتلك الأموال المستثمرة هي أنها تقف كخط دفاع في مواجهة أي خسائر غير متوقعة في مجال نشاط التأمين[1].

المطلب الثالث:مصادر و استخدامات شركات التأمين

تتكون مصادر أموال شركات التأمين من عدة موارد، كما أنها تعتمد طرق معينة للتمويل .

1- مصادر أموال شركات التأمين:

تتكون موارد شركات التأمين من المصادر التالية[2]:

1-1- أموال وحقوق المساهمين:

وتتمثل في رأس المال المدفوع والاحتياطات الرأسمالية التي تكونها شركة التأمين من الأرباح المحتجزة إما لتدعيم مركزها المالي أو لمواجهة أي ظروف غير متوقعة مستقبلا مثل الكوارث ، تعتبر هذه الأموال هامش الأمان الأخير لحملة الوثائق للحصول على مستحقاتهم التأمينية ، وتمثل هذه الأموال نسبة ضئيلة جدا من حجم الأموال الموجهة للاستثمارات في شركات التأمين .

1-2- أموال حقوق حملة الوثائق:

وهي الأموال المجتمعة نتيجة تحصيل أقساط التامين وتنقسم هذه الأموال إلى مجموعتين:

- حقوق حملة وثائق تأمينات الحياة:

ويطلق عليها المخصصات الفنية لعمليات الحياة وتكوين الأموال وتحتوي على مخصصات فنية والتي تعتبر من أهم مصادر أموال التأمين على الحياة ، وهو مخصص طويل الأجل نظرا لطول مدة وثائق هذا النوع من التأمينات ، وتتزايد أموال هذا المخصص من عام لآخر كلما زادت الإصدارات الجديدة في وثائق التأمين على الحياة.

---

[1] - عبد الغفار الحنفي , رسمية قرياص , مرجع سبق ذكره , ص 351.

[2] - رسمية قرياص , الأسواق و المؤسسات المالية , الدار الجامعة للطبع , مصر , 2001, ص186 .

ـ أموال التأمينات العامة:

وتتمثل أهم مصادرها في المخصصات التالية:

مخصص الأخطار السارية : يتكون من المبالغ المحتجزة من أقساط وثائق التأمين العامة والمدفوعة مقدما عن سنوات قادمة لتغطية الأخطار السارية مستقبلا عن إصدارات هذا العام وهذه الأموال ، وإذا كانت بطبيعتها تعتبر أموالا قصيرة الأجل لأن غالبية وثائق التأمينات العامة وثائق سنوية إلا إلا أنها تزداد وتتراكم من عام لآخر، وعلى الأخص كلما زادت الإصدارات الجديدة من وثائق التأمينات العامة فتتحول إلى مصدر للاستثمارات طويلة الأجل.

مخصص التعويضات تحت السنوية : يتكون هذا المخصص من أموال محتجزة على الحوادث التي وقعت خلال السنة الحالية ، ولكنها لم تسترد بعد ، بل يتم تسويتها وسدادها في السنة أو السنوات المالية التالية ، وهذه الأموال تتراكم كلما زادت الإصدارات الجديدة وتتحول إلى استثمارات طويلة الأجل بطبيعتها.

مخصص التقلبات في معدلات الخسائر :يكون هذا المخصص في السنوات ذات النتائج الجيدة لمواجهة أي تقلبات غير متوقعة تحدث مستقبلا نتيجة لزيادة معدلات الخسائر الفعلية عن معدلات الخسائر المتوقعة لكل فرع من فروع التأمينات العامة على حدى ، وهو حق من حقوق حملة الوثائق حيث تزيد التزامات شركات التأمين اتجاههم في السنوات الرديئة ذات الكوارث وبالتالي يستخدم هذا المخصص لتغطية التزامات كبيرة في هذه السنوات.

1-3- الأموال غير مرتبطة بالنشاط التأميني:

ويطلق عليها المخصصات الأخرى غير الفنية والتي تخصص لمقابلة خسائر معينة وتتمثل هذه الأموال في المبالغ المستحقة لشركات التأمين وإعادة التأمين ، وللوكلاء والمنتجين وأرصدة أي حسابات جارية دائنة أو دائنين متنوعين ، وهذه الأموال قصيرة الأجل وتمثل نسبة ضئيلة جدا مقارنة بموارد الأموال الأخرى والمجتمعة لدى شركة التأمين.

2- استثمارات أموال شركات التأمين:

الجدير بذكر أن أموال حملة الوثائق هي التي تمثل الغالبية العظمى من موارد شركات التأمين، ومن ثم يعتبر هذا المورد هو المصدر الأساسي لاستثمارات شركات التأمين والاستثمار من جهة نضر شركات التأمين هو تخصيص وتشغيل قدر من الموارد المتاحة للشركة بغرض لحقيق فوائد مستقبلا مع تقليل المخاطر الاستثمارية الى أدنى حد ممكن، وتهدف شركات التأمين من وراء هذا المفهوم الى ضمان الوفاء بمختلف التزاماتها الحقيقية اتجاه حملة الوثائق من ناحية و اتجاه ملاكها من ناحية أخرى .[1]

إن استثمار أموال شركات التأمين يجب أن يقوم على ثلاث محاور أساسية ولا يجب التضحية بمحور ما في سبيل محور أخر بل يجب مراعاتها كلها وتتمثل في: السيولة، الضمان، الربحية.

[1]- منير إبراهيم الهندي, إدارة الأسواق والمنشات المالية, توزيع منشات المعارف, الإسكندرية, 1999,ص155,156.

أولا: السيولة

لتحقيق هذا العنصر على شركة التأمين توزيع استثماراتها حسب طبيعة الالتزامات فهناك التزامات دورية قصيرة الأجل وهي تتطلب ضرورة وجود السيولة أو أموال تحت الطلب كحسابات جارية أو ودائع قصيرة الأجل بالبنوك، بالإضافة الى تخصيص جزء من الأموال في أصول سهلة التحويل دون تحمل خسائر تذكر ويراعي ألا تزيد هذه الأموال على القدر الكافي و إلا انخفض عائد التأمين، ولا تقل على القدر المناسب لتغطية هذه الالتزامات ضمانا للوفاء بالتعهدات وتعويضات حملة الوثائق.[1]

ثانيا:الضمان

الضمان أمر ضروري لأن الأموال المستثمرة في معظمها أموال تخص حملة الوثائق وعليه تلتزم شركة التأمين بأن تستثمر هذه الأموال في أوعية مضمونة، سواء كانت محددة أو بقرارات إدارية وبصفة عامة تحذر شركات التأمين من أن تلجأ الى استثمارات مرتفعة المخاطر لغرض المحافظة على قيمة الأصول حتى ولو انخفض العائد. [2]

ثالثا: الربحية

تأتي الربحية لشركة التأمين كهدف في المرحلة التالية بعد التركيز بصفة أساسية على تحقيق أكبر قدر من السيولة والضمان ولا يعني ذلك إغفال هدف الربحية، بل انه ضروري لتدعيم مركز الشركة التنافسي في سوق وتغطية مختلف التوزيعات للمساهمين العاملين بها و غيرها .

و بالتالي فان هذه المصادر تعتبر ضرورية لشركات التأمين لتحصل من ورائها على أرباح و عوائد مالية .

3- توظيفات أموال شركات التأمين

شركات التأمين في حاجة دائمة للسيولة ولتوفيرها تلجأ لعدة طرق من بينها التوظيفات التي الأكثر انتشارا في العالم،وتنقسم هذه التوظيفات الى:

أولا: التوظيفات المالية:

تقوم شركات التأمين على الحياة بعملية التأمين ضد المخاطر التي تكون نسبة الخطر فيها تحليلية، وهذا ما يساعدها في سنواتها الأولى على تكوين قدر معتبر من المدخرات، على عكس شركات التأمين العام تقوم بالتأمين ضد المخاطر التي تكون نسبة الخطر فيها عالية مما يجعلها غير قادرة على تكوين مدخرات كبيرة لذا فإن هذه الأخيرة تلعب دورا فعالا في الاقتصاد من خلال مدخراتها الى استثمارات رأس مالية حقيقية.

وفي ما يلي أهم أشكال التوظيفات لأموال شركات التأمين على الحياة:

---

[1] - منير إبراهيم الهندي , نفس المرجع السابق, ص 157.

[2] - نادية العارف , الإدارة الإستراتيجية , الدار الجامعة, الطبعة الأولى, الإسكندرية, 2000, ص55.

الأصول السائلة: لمواجهة متطلبات السيولة تقوم شركات التأمين بالاحتفاظ بجزء من مصادرها في شكل نقدي أو شكل ودائع بنكية مقبولة الدفع , أي أن شركات التأمين لا ترغب في الاحتفاظ بكمية من الأموال في صورة سائلة نظرا لانخفاض العائد عليها أحيانا.

أسهم الشركات:

عادة ما تقوم شركات التأمين على الحياة باستثمار قدر محدد من أموالها في شكل أسهم عادية وممتازة لشركات أخرى، بدأ دور شركات التأمين يتسع في أسواق الأسهم للتوسع في المعاشات، خطط التأمين المتغيرة والتي تديرها شركات التأمين من خلال الحسابات المنفصلة و التي تمثل نصف ما تستثمره شركات التأمين في صورة أسهم .

أوراق مالية أخرى:

تمثل شركات التأمين على الحياة أكبر القطاعات الاستثمارية في السندات والأذونات التي تصدرها الشركات الأخرى، فهي تملك أسهم لشركات في صناعات عديدة كالخدمات العامة والاتصالات ....

القروض المقدمة لحملة الوثائق:

تقوم شركات التأمين بتقديم قرض للمستأمن مقابل أسعار قائدة ثابتة وفي بعض الأحيان متغيرة ،وبعد أن يتم الاتفاق على منح القرض تحتفظ الشركة بعقد القرض مع وثيقة ويرسل الشيك الى المقترض.

ثانيا: التوظيفات التقلدية

تتضمن التوظيفات التالية :[1]

ـ العقارات:

تلجأ شركات التأمين الى استثمار جزء من أموالها في الأراضي والعقارات وذلك لحاجتها لها في إدارة أنشطتها المختلفة .

تتضمن هذه التوظيفات الأشكال التالية:

الأراضي: يسمح لشركات التأمين عادة بتملكها بهدف إعادة تأجيرها للغير مقابل ربح أو إيجار دوري متفق عليه.

المباني:تقوم شركات التأمين باستغلالها إما كمخازن، بحيث يتم تأجيرها للغير مقابل إيجار متفق عليه وإما باستغلالها كمتاجر يتيح لها الحصول على إيجارات دورية, وإما كشقق سكنية أو مكاتب أو عيادة مقابل عوائد دورية في صورة إيجارات .

ـ الرهونات:

تحتل الرهونات في المباني و الفنادق و المحلات و المكاتب ...إلخ نسبة مرتفعة من استثمارات شركات التأمين على الحياة، مما قدر عائد مرتفع عليها فقد أدى الارتفاع المستمر في معدلات التضخم وتغلب أسعار الفائدة إلى قيام الإدارة في شركات التأمين على الحياة بدلا من التملك بتقديم

[1] - أحمد صلاح عطية, محاسبة شركات التأمين , الدار الجامعة ,الإسكندرية ,2003, ص 81- 84

قروض لبناء المكاتب والمشروعات ثم تحصل على جزء من عائد المشروع، وكذلك على فوائد القرض وهي بذلك تحمي أرباحها من تأثير التضخم عن طريق تحويل الدخل الثابت إلى الدخل متغير.[1]

خاتمة الفصل الأول:

حاولنا في هذا الفصل ولو بشكل مختصر إبراز وتوضيح مختلف المفاهيم والتقنيات التي يستند عليها نشاط التأمين، والتي تميزه عن باقي الأنشطة الأخرى، وكذا أهميته الاجتماعية والاقتصادية، كما أعطينا نظرة عن نظام التأمين في الجزائر الذي نعتقد أنه لا يزال قوة كامنة على السلطات المشرفة عليه بذل الجهد اللازم لتطويره وإنعاشه بالنظر إلى أهميته.

لكن في الواقع لا يمكن لشركات التأمين ممارسة هذا النشاط بمعزل عن نشاط آخر مكمل له ألا وهو النشاط المالي، فهي تقوم بتحصيل الأموال من المؤمن لهم في شكل أقساط (مدخرات)ثم تقوم بعد ذلك بتوظيف هذه الأموال(الاستثمارات)بحكم الفارق الزمني بين تحصيل الأقساط وأداء مبلغ التأمين، وهذا ما يجعل منها مؤسسة مالية فاعلة في الاقتصاد .ونتيجة لهذين النشاطين يمكن لشركات التأمين تحقيق عوائد معتبرة على أموالها المستثمرة، ولكن في مقابل ذلك يجب عليها أن تكون في أية لحظة مستعدة للوفاء بالتزاماتها اتجاه المؤمن لهم، فكيف يمكن لها ذلك؟

[1] - عبد الغفار الحنفي , مرجع سبق ذكره, ص 343.

الفصل الثاني : مردودية شركات التأمين

مقدمة الفصل الثاني:

يعتبر التحليل المالي وليدا للظروف التي نشأة في مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي وهذا ما تطرقنا إليه في هذا الفصل عند دراسة وتحليل الأداء المالي تقوم شركات التأمين غالبا بمجموعة من الأدوات التي يمكن أن يختار منها ما يتلاءم مع طبيعة ونوعية الدراسات أو التحليل القائم به سواء كان الغرض من التحليل استخدام هذه الأدوات لتشخيص الوضع المالي لشركة أو تقييم الماضي أو دراسة الحاضر والتنبؤ بالمستقبل وللتعرف على المردودية ارتأينا الى تقسيم هذا الفصل الى مبحثين حيث يتناول المبحث الأول أساليب تحليل الأداء المالي في شركات التأمين من خلال التعرف على التحليل العمودي والأفقي ومؤشرات التوازن المالي و النسب المالية لشركات التأمين أما المبحث الثاني فتناولنا فيه مردودية شركات التأمين ومستوياتها وأهميتها .

المبحث الأول: أساليب تحليل الأداء المالي في شركات التأمين

المطلب الأول : التحليل العمودي والأفقي

أولا: التحليل العمودي

ويطلق عليه بالتحليل الرأسي أيضا، ويقوم بتحليل كل قائمة من القوائم المالية على انفراد ولذلك فإن التحليل العمودي يتم لسنة واحدة ،ويعتمد هذا التحليل على تحويل الأرقام المطلقة للبنود الى نسبة مئوية .[1]

ويقوم التحليل الرأسي على دراسة عناصر الميزانية أومجموع المجموعة التي ينتمي إليها وهذا ما يسمح لنا بالتعرف على التركيب الداخلي للميزانية من خلال تركيزنا على عنصرين هامين هما مصادر الأموال و كيفية توزيعها في شركات التأمين بين مختلف المصادر من القروض القصيرة وطويلة الأجل والأموال الخاصة وكيفية توزيع المصادر بين مختلف الاستخدامات من الأصول الجارية والغير جارية .[2]

ويمكن استخدام هذا التحليل لتحليل حسابات النتائج حيث تنسب كل النتائج الى رقم الأعمال في نفس القائمة أو الى مجموع الأصول وهذا ما يسمح لنا بتقييم التكاليف والأرباح.

وكما يمكن استخدام هذا التحليل أيضا لتحليل قائمة التدفقات النقدية حيث تعبر عن كل بند من البنود قائمة التدفقات النقدية كنسبة مئوية من مجموع التدفقات النقدية الداخلة (الخارجة) أو كنسبة مئوية من رقم الأعمال .

ثانيا: التحليل الأفقي

يقوم عادة المحلل المالي برصد سلوك واتجاهات البنود المختلفة من خلال إيجاد الغير فيها بالقيم المطلقة والنسب المئوية على حد سواء ،وهو ما يساعده بشكل أفضل على إنجاز التحليل وقد يشمل التحليل الأفقي عامين متتاليين أو قد يمتد الى فترات متتالية متعددة وهو ما يعرف بتحليل الاتجاهات فالمحلل المالي عند قيامه بالتحليل الأفقي لحسابات النتائج الميزانية وقائمة التدفقات النقدية فإنه يهتم بدراسة التغيرات الحادثة في مختلف بنود هاته القوائم بما كانت عليه في سنة أو في سنوات سابقة سواء كانت على شكل نقص أو زيادة و يحاول تتبع الأسباب التي كانت وراء هذه التغيرات . [3]

ويتركز تحليل الاتجاهات على دراسة الماضي والتنبؤ بالمستقبل , إذا فهو يهتم بالقوائم المالية لفترات المحاسبة السابقة (من 3الى 5سنوات غالبا في حالة توفر المعلومة) ، وذاك باعتبار إحدى سنوات التحليل أساسا للمقارنة وسنة للأساس، بغرض دراسة وتحديد طبيعة التغيرات التي تطرأ على عناصر القوائم المالية عبر الزمن، ورصد التاريخ المالي للشركة،حيث يمكن هذا النوع من

1- مؤيد راضي ,خنفر غسان فلاح المطارنة ,تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي, دار الميسرة للنشر و التوزيع والطباعة , عمان الأردن ,2006,ص93

2- منير شاكر محمد وآخرون, التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ,دار وائل للنشر , طبعة الثانية ,عمان , الأردن ,2005,ص39.

3- مؤيد راضي ,خنفر غسان ,فلاح المطارنة ,نفس المرجع السابق , ص105.

التحليل الحكم على ارتفاع النسب واستقرارها أو انخفاضها مما يساعده على الخروج باستنتاجات ومؤشرات مهمة عن واقع حالة شركة التأمين وعن اتجاهاتها المستقبلية .

المطلب الثاني : مؤشرات التوازن المالي

إن التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية يمكن اعتباره معيار مهم لتقييم الأداء المالي كونه يسعى إلى تحقيق الأمان للمؤسسة الاقتصادية، لأن العجز المالي يسلبها استقلالها باللجوء إلى الاقتراض من جهة أو سجن ذوي الحقوق لعدم وفائهم بالتزاماتهم.

إن حساب مختلف المؤشرات التي تدرس التوازن المالي انطلاقا من الميزانية المحاسبية لا سمكن إعطاء تفسيرا دقيقة ووافية لأنها لا تعكس الحالة المالية الفعلية للمؤسسة وبالتالي اللجوء إلى مصدر أخر وهو الميزانية الحالية التي يتم إعدادها انطلاقا من الميزانية المحاسبية لتخطي الإشكال المطروح[1]:

أ-**إعداد الميزانية**: يمكن أن تعرف الميزانية على أنها جدول يتضمن جانبين(جانب الأصول والخصوم) وترتيب الأصول حسب درجة السيولة ومبدأ السنوية وترتيب الخصوم حسب مبدأ السنوية وتاريخ الاستحقاق.

أ-1-**مبادئ إعداد الميزانية**:

***ترتيب عناصر الأصول**

_ **مبدأ السيولة** :أي المدة التي تستغرقها للتحول إلى سيولة في حالة النشاط العادي للمؤسسة.

_**مبدأ السنوية** :إذا وجد أصل يتعدى السنة فيعتبر من الأصول الثابتة، أما إذا كانت مدته لا تتعدى السنة فيعتبر من الأصول المتداولة.

***ترتيب عناصر الخصوم**:

_**مبدأ الاستحقاقية** :أي وفق المدة المحددة لاستحقاق الخصوم.

_**مبدأ السنوية** : إذا كانت تتعدى السنة تعتبر من ديون طويلة الأجل، أما إذا كانت أقل من السنة فهي ديون قصيرة الأجل.

أ-2-**الميزانية المختصرة** :هو الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المرتبة حسب مبدأ الاستحقاقية(الخصوم) والسيولة (الأصول) ويراعى في عملية التقييم التجانس بين عناصر كل مجموعة وتستعمل هذه المجاميع في عملية التحليل.

[1] -بن خروف جليلة , دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات , مذكرة ماجستير جامعية ,2008-2009 , ص 91/89.

ب–مؤشرات التوازن المالي :بعد الإجراءات الأولية وهي تحويل وتصنيف وترتيب البيانات للميزانية المالية سوف نتطرق إلى مؤشرات التوازن المالي وهي ثلاث توازنات.

أولا :**رأس المال العامل**: يعرف رأس المال العامل على أنه "هامش أمان بالنسبة للمؤسسة "كما يعرف أنه "فائض الأصول الدائمة على الأصول الثابتة بمعنى الحصة من الأموال الدائمة التي يمكن توجيهها لتمويل الأصول المتداولة."

ويمكن حسابه بطريقتين هما:

رأس المال العامل=الأموال الدائمة-الأصول الثابتة.

أو :رأس المال العامل=الأصول المتداولة-الديون قصيرة الأجل

ويمكن تلخيص عوامل تغير رأس المال العامل في الجدول التالي: [1]

عوامل انخفاض رأس المال العامل	عوامل ارتفاع رأس المال العامل
ـ زيادة رأس مال الشركة. -تكوين مختلف الاحتياطات -ارتفاع قروض طويلة الأجل -تحقيق أرباح -التنازل عن استثمارات بالبيع -الاهتلاكات -تحصيل القروض المعدومة -تحصي القروض الممنوحة (طويلة الأجل كالمخالفات المدفوعة)	ـ النقص في الأموال الدائمة -تخفيض رأس المال -توزيع جزء من الاحتياطات أو نتائج رهن التخصيص -حصول خسائر -زيادة الاستثمار في الأصول الثابتة(كشراء لأوراق مالية من مؤسسة أخرى) -الزيادة في مستوى المخازن لمواجهة الطلب الزائد -ارتفاع تكلفة تمويل نشاطات المؤسسة بزيادة أسعار المواد الأولية والأجور.

المصدر:**عادل عيشي مرجع سبق ذكره**

وهناك أنواع من رأس المال العامل يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

1–رأس المال العامل الخاص:هو المقدار الصافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص=الأموال الخاصة-الأصول الثابتة.

[1] - عادل عيشي , الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية , مذكرة ماجستير , جامعة بسكرة , السنة الجامعية 2002/2001 ص14.

والهدف منه هو البحث عن استقلالية المؤسسة اتجاه الغير ومدى تمكنها من تمويل استثماراتها بأموالها الذاتية.

2-رأس المال العامل الإجمالي :هو مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط استقلال المؤسسة، وهي مجموع الأصول التي تصدر في سنة أو أقل تشمل مجموعة من الأصول المتداولة، ويحسب بالعلاقة التالية: رأس المال العامل الإجمالي =مجموع الأصول المتداولة

أو :رأس المال العامل الإجمالي=مجموع الأصول-مجموع الأصول الثابتة.

والهدف منه هو البحث عن قيمة المبالغ التي حولت بها المؤسسة أصولها المتداولة وتحديد الأصول التي يمكن استرجاعها في فترة قصيرة وتحديد مسار المؤسسة هل هو في طريق النمو أو التدهور.

3-رأس المال العامل الخارجي: وهو جزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة، ويحسب وفق الطريقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي=مجموع الديون

أو :رأس المال العامل الإجمالي=مجموع الخصوم-الأموال الخاصة.

والهدف من دراسته هو تحديد مدى التزام المؤسسة بوعودها اتجاه الغير وإظهار نسبة المبالغ الخارجية التي مولت أصولها.

***التفسير المالي لرأس المال العامل:يمكن تفسيره كما يلي**[1]:

-**رأس المال العامل الموجب** :في هذه الحالة هناك زيادة في السيولة قصيرة الأجل على الالتزامات قصيرة الأجل، تدل على وجود هامش أمان لدى المؤسسة وهي وظيفة ملائمة للقدرة على السداد، كما يدل على ان المؤسسة تمول استثماراتها بالأموال الخاصة.

- **رأس المال العامل المعدوم** :يستعمل في بعض حالات التسيير للمؤسسة، ويكون عن طريق ربط الالتزامات مع الاستحقاقات بصفة دقيقة، ولكن يمكن أن تحدد بعض الاضطرابات غير متوقعة مثلا :يرفع حجم المخزون في المؤسسة نتيجة عدم وجود طلب فعال على المنتجات.

-رأس المال العامل السالب:في هذه الحالة فأن السيولة لا تغطي بصفة إجمالية للمستحقات، وهنا المؤسسة سوف تواجه مشاكل من جانب التوازن المالي وخاصة القدرة على الدفع والاستدانة.

ثانيا :**احتياجات رأس المال العامل**:

[1] - عادل عيشي , نفس المرجع السابق ,ص55.

ندرس احتياجات رأس المال العامل في الأجل القصير، وتصبح الديون قصية الأجل ما لم يصل موعد تسديدها "موردا "أو تسمى" موارد الدورة"، بينما الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة فتسمى احتياجات دورة الاستغلال، فيحاول المسير المالي الاستعانة بالموارد المالية لتنشيط دورة الاستغلال، على أن تكون ملائمة بين استحقاقية الموارد مع الاحتياجات، وتحسب بالعلاقة التالية: احتياجات رأس المال العامل=احتياجات الدورة – موارد الدورة

أو :احتياجات رأس المال العامل=(أصول متداولة-قيم جاهزة)(ديون قصيرة الأجل-السلفات المصرفية)

في احتياجات الدورة استثنينا القيم الجاهزة،لأنها لم تصبح في حاجة إلى سيولة، وفي موارد الدورة استثنينا السلفات المصرفية وكل الديون قصيرة الأجل التي لم يبقى لها مدة زمنية من أجل التسديد، وبالتالي لم تصبح موردا ماليا قابلا للاستخدام.

تغيرات احتياجات رأس المال العامل:

احتياجات رأس المال العامل موجبة :هذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة،وذلك لتغطية احتياجات الدورة، وتقدر قيمة تلك المصادر قيمة احتياجات رأس المال العامل، مما يتطلب وجود رأس مال عامل موجب لتغطية هذا العجز.

احتياجات رأس المال العامل سالبة :هذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها ولا تحتاج إلى موارد أخرى، ونقول أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة.

احتياجات رأس المال العامل معدومة :عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن المؤسسة، مع الاستغلال الأمثل للموارد.

ثالثا :الخزينة

لقد عرف مجلس خبراء المحاسبة والمحاسبين المعتمدين بفرنسا الخزينة على أنها " الفرق بين الأصول ذات السيولة الفورية والديون ذات الاستحقاقية الحالية، أي أن كل عنصر من الأصول سيتحول إلى سيولة فهو عنصر إيجابي في الخزينة، وأي عنصر من الديون بلغ استحقاقه فهو يمثل عنصر سلبي لها."

حسب التعريف فإن الأصول ذات السيولة الفورية في الميزانية المالية تتمثل في القيم الجاهزة، أما الديون ذات الاستحقاقية الحالية فتتمثل في السلفات المصرفية، إذن فالخزينة تحسب بالعلاقة التالية: الخزينة=القيم الجاهزة-السلفات المصرفية

ويمكن إيجاد علاقة أخرى لحساب النتيجة إذا تم القيام بالحسابات التالية:

لدينا : **الأصول**=القيم الثابتة+قيم الاستغلال +قيم محققة +قيم جاهزة..... (1)

القيم الجاهزة=الأصول-(القيم الثابتة+قيم الاستغلال+قيم محققة)

الخصوم =الأموال الدائمة +قيم قصيرة الأجل+السلفات المصرفية.....(2)

السلفات المصرفية=الخصوم - (الأموال الدائمة+الديون القصيرة الأجل)

الأصول =الخصوم.....(3)

بتعويض قيمتي القيم الجاهزة و السلفات بما يكافئهما في الخزينة نجد:

الخزينة=[الأصول – (القيم الثابتة"+قيم الاستغلال +القيم المحققة)] - [الخصوم - (الأموال الدائمة +الديون قصيرة الأجل)] =0+رأس مال العامل الدائم - احتياجات رأس المال العامل منه

الخزينة=رأس مال عامل-احتياج رأس مال.

فالخزينة هي مجموعة الأموال السائلة التي هي تحت تصرف المؤسسة، لذلك فهي على درجة كبيرة بالنسبة للمؤسسة للتعبير عن توازنها المالي وسيولتها.

المطلب الثالث : النسب المالية في شركات التأمين

سنتناول في هدا المطلب أهم النسب المالية التي تستعمل في تقييم الأداء المالي:

1-نسبة الربحية:

حظيت العلاقة بين الأرباح وأسعار الأسهم على اهتمام متزايد وكبير من قبل الباحثين والدارسين في مجال التمويل،وتعرف الربحية على أنها النسب التي تقيس كفاءة إدارة الشركة في استغلال الموارد استغلالا أمثل لتحقيق الأرباح، وهو مؤشر لتحسن أداء الشركة المالي، ويؤكد مدى قدرة الشركة على مواكبة النمو والتطور العالمي.

وإن من أكثر الموضوعات التحليلية التي يهتم بها الأداء المالي في الشركات هي الربحية، فتحقيقها تعني التحسن في الأداء المالي وتعكس كفاءة السياسات والإجراءات والقرارات التي اتخذتها إدارة الشركات.

وإن من أهداف الشركات المهمة ترتيب وتنظيم استخدامات الأموال بطريقة تمكن المالكين من الحصول على عائد مناسب على أموالهم لا يقل عن الأرباح التي تحققها المشاريع المماثلة من خلال خطوتين[1]:

-ترتيب مصادر الأموال بشكل يمكن الشركة من الحصول على حاجاتها دون التعرض إلى مخاطر بالغة.

[1]- محمود محمد الخطيب , الأداء المالي وأثره على أهم عوائد أهم شركات المساهمة ,دار الحامد للنشر ,ص 59 .

- استثمار الأموال التي يحصل عليها في الأصول بطريقة تمكن الشركة من تحقيق عائد ملائم.

هناك مقاييس متعددة ومختلفة لقياس نسب الربحية ومن أشهرها معدل العائد على الاستثمار الذي يقيس قدرة الشركة على استثمار الأصول التي تمتلكها من معدات ومباني وأراضي ومخزون، ونعبر هذه النسبة عن ربحية الدينار الواحد المستثمر داخل الشركة، وتحسن هذه النسبة تعكس كفاءة السياسات والإجراءات والقرارات التشغيلية التي اتخذتها إدارة الشركات، والنسبة الأخرى نسبة هامش صافي الربح التي تبين قدرة الشركة على تحقيق ربح من المبيعات وتوضح مقدار الأرباح التي تحققت مقابل كل وحدة واحدة من صافي المبيعات، أما النسبة المستخدمة في الدراسة هي العائد على الأموال المستثمرة التي تعبر عن ربحية الدينار الواحد المستثمر من قبل ملاك الشركة، وكلما زادت هذه النسبة كلما عبرت عن كفاءة إدارة الشركة في استغلال أموال الملاك لتحقيق عائد مرضي لهم، وهذه النسبة من أهم النسب المالية في أسواق الأوراق المالية لأنها
تعكس ربحية السهم الواحد وأن ارتفاع ربحية السهم الواحد يساهم في تعظيم القيمة السوقية للسهم في السوق.

2-نسب السيولة:

هي النسب التي تقيس مدى قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أصولها السائلة والشبه السائلة(الأصول المتداولة)دون تحقيق خسائر، أي السهولة

والسرعة في التحويل إلى نقد جاهز دون خسائر، وإن الشركة الأكثر سيولة هي الأكثر جاذبية من حيث قدرتها على الوفاء بالالتزامات والتي تشكل أرضية صلبة ضد أي خلل أو تخلف عن الوفاء بالدين، والشركة ذات الآمال العريضة التي تفشل في تحقيق السيولة قد تواجه خطر الإفلاس في حال عدم تمكنها من تسديد الالتزامات قصيرة الأجل.

لذلك تلجأ الشركات إلى الاهتمام بنسب السيولة التي تساعدها على تجنب الوقوع في خطر العسر المالي والاستعداد لدفع الالتزامات عند موعد استحقاقها، حيث أن نسب السيولة تعتبر مؤشرا جيدا للحكم على مقدرة الشركات على المدى الطويل.

هناك مقاييس متعددة ومختلفة لقياس نسب السيولة، حيث من أشهر النسب المستخدمة نسبة التداول وهي النسبة المستخدمة في الدراسة والتي تعبر عن عدد المرات التي تغطي فيها الأصول المتداولة للخصوم المتداولة، وتشير زيادة هذه النسبة إلى مقدرة الشركات على سداد التزاماتها أما إذا كانت الأصول المتداولة أقل بكثير من الخصوم المتداولة فهذا يبين أن الشركة ستواجه مشاكل في سداد التزاماتها وهذه النسبة مثل النسب الأخرى ليست ذات دلالة للمستفيد منها على مستوى المشروع وإنما تأخذ مقارنة مع المشاريع المماثلة في حجم النشاط[1].

3_ نسب النشاط:

[1] - محمود محمد الخطيب , نفس المرجع السابق , ص63.

هي النسب التي تقيس مدى كفاءة الشركة في استخدام مواردها، وتستخدم لتقييم مدى نجاح إدارة الشركة في إدارة الموجودات والمطلوبات وقدرتها على الاستخدام الأمثل، وهي مقياس مهم لمدى كفاءة الشركة في استخدام المصادر المالية المتاحة وتدرس هذه النسب معدلات دوران الذمم والمخزون والموجودات التي توضح سياسات الشركات في استيراد الديون وسياستها في التخزين وغدارة الموجودات، وينصب الاهتمام هنا حول كيفية استخدام الشركات لموجوداتها (الثابتة و المتداولة) بكفاءة لتعظيم المبيعات والأرباح، حيث من وجهة نظر مالية بحتة إن السبب الوحيد للاستثمار في الأصول هو تعظيم قيمة الأعمال[1].

4–نسب الرافعة المالية:

هي النسب التي تقيس مدى اعتماد الشركات في التمويل على مصادر خارجية،تهتم إدارة الشركات في معرفة أثر المديونية في هيكل تمويل الاستثمارات، حيث ينصب الاهتمام هنا حول تعزيز نظرة الدائنين إلى حقوق الملكية أو إلى الأموال التي يوفرها الملاك من أنها توفر لهم حد أدنى للأمان لتسديد ما بذمة الشركة عند الاستحقاق.

وإن نسب المديونية تتحكم بها رغبتان متعارضتان، رغبة الملاك الذين يفضلون زيادة اعتماد الإدارة على مصادر التمويل المقترضة أملا في زيادة أرباح حق الملكية، ورغبة المقرضين الذين يفضلون نسبة إقراض أقل خوفا من تعرض الشركات إلى احتمالية عدم تسديد هذه القروض.

ومن أهم نسب الرافعة المالية نسبتي الاقتراض، والاقتراض إلى حقوق المساهمين، حيث أن النسب المستخدمة في ومن أهم نسب الرافعة المالية نسبتي الاقتراض، والاقتراض إلى حقوق المساهمين، حيث أن النسب المستخدمة في الدراسة لقياس الرافعة المالية هي نسبة الاقتراض التي تبين مدى استخدام الشركة المساهمة للديون في تمويل الاستثمارات،وقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة وطويلة الأجل، وتوضح هذه النسبة مدى إمكانية تغطية إجمالي الالتزامات باستخدام إجمالي الأصول وكلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك أفضل من وجهة نظر المستثمرين الخارجيين والمقرضين.

5– نسب خاصة بتوزيع الأرباح: هي النسب التي تبين سياسة الشركات بتوزيع الأرباح وفرص نموها في المستقبل، أي أن هذه النسب تقيس ما يحققه السهم من أرباح وتستعمل هذه النسب على نطاق السوق ككل لقياس ربحية الاستثمار في الأسهم، كما وتقيس هذه النسب نصيب السهم من الأرباح، وتمثل نسبة ما يستلمه المستثمر من أرباح موزعة لكل سهم من أسهم محفظته،وبذلك يمثل نسبة التدفقات النقدية التي يحصل عليها المستثمر من استثماراته.

وتعتبر التوزيعات من أهم مصادر التمويل المناسبة والمفضلة للشركات عن غيرها من المصادر، والسبب في ذلك هو أن التوزيعات من أسهل مصادر التمويل المتاحة للشركة وتمثل مصدر تمويل

[1] - محمد محمود الخطيب , مرجع سبق ذكره ,ص65.

جاهز للشركة .بالإضافة إلى ذلك أن التوزيعات لا يترتب عليها التزامات مثل القروض ولا يترتب عليها نفقات تتعلق بالإصدار مثل الأسهم الجديدة.

6–حجم الشركة: يرتبط حجم الشركات بالعديد من المواضيع المالية والاقتصادية والإدارية والمحاسبية لهذا يعتبر على درجة عالية من الأهمية إلا أنه لا يوجد هنالك مقياس متفق عليه لتمثيل حجم الشركة، حيث ان مقاييس الحجم المختلفة المستخدمة في الدراسات قد لا تكون بديلة لبعضها ومن الممكن أن كل مقياس يعبر عن طاقات الشركة بشكل مختلف، وإن اختلاف كل منها سواء بالزيادة أو النقصان سيؤثر على أداء الشركة بشكل مستقل.

إن أكثر المقاييس شيوعا لحجم الشركات وأكثرها استخداما)إجمالي الأصول وحقوق الملكية وعدد المساهمين وعدد العاملين وصافي المبيعات (وفي هذه الدراسة سوف يتم أخذ مقياس واحد للحجم وهو أجمالي الأصول).

إجمالي الأصول :يعتبر إجمالي الأصول أحد المقاييس الأساسية لحجم الشركات، وهو عبارة عن الموارد الاقتصادية المملوكة من قبل الشركة، والتي من المتوقع الاستفادة منها في العمليات المستقبلية، وهي تشكل مجموع أحد جانبي الميزانية بالكامل، وتنقسم إلى أصول مادية ملموسة وأخرى غير ملموسة.

المبحث الثاني: المردودية والعوامل المؤثرة عليها وأهميتها

المطلب الأول: تعريف المردودية

1-تعريف المردودية:

المردودية في مفهومها العام، تعني قدرة الأموال الموظفة أو المستثمرة على تحقيق عوائد مالية، ومن ثم نستطيع القول بصفة عامة أن مردودية المؤسسة تتمثل في قدرتها على تحقيق أرباح من مجموع الموارد المالية الموضوعة تحت تصرفها، أي أن مردودية المؤسسة تقاس بنسبة النتائج المحققة إلى الوسائل الموظفة أو المستعملة لتحقيق تلك النتائج .

2-أنواعها :

من أجل قياس كفاءة وفعالية شركة التأمين في توظيف أموالها وتوليد الأرباح، تستعمل عادة نسبا مالية مختلفة، ومن هذه النسب نذكر:

2-1-المردودية التجارية: (هامش الربح)

يقيس هذا المؤشر صافي الدخل المحقق لكل دينار واحد من إجمالي الإيرادات، فهو يعبر بذلك على مستوى أداء النشاط الاستغلالي للشركة معبرا عنه برقم الأعمال، وذلك بقياسه لقدرة الشركة على الرقابة والسيطرة على النفقات لكون أن صافي الدخل يساوي إجمالي الإيرادات مطروحا منها إجمالي التكاليف.

نتيجة الدورة الصافية

وتحسب المردودية التجارية بالعلاقة الآتية:ـــ

رقم الأعمال السنوي خارج الرسوم

2-2-المردودية الاقتصادية:

يقيس هذا المؤشر صافي الدخل المحقق لكل دينار واحد مستثمر من رأس المال الاقتصادي للشركة.

وتحسب المردودية الاقتصادية بالعلاقة الآتية:

نتيجة الدورة الصافية

المردودية الاقتصادية= ـــ

مجموع الأصول

ترتبط المردودية الاقتصادية بعاملين:

المردودية التجارية :فكلما ازدادت المردودية التجارية كلما ازدادت المردودية الاقتصادية والعكس صحيح.

منفعة الأصول :يقيس لنا هذا المؤشر الإيراد المحقق لكل دينار واحد من الأصول، فهو يمثل مدى قدرة أصول الشركة على تحقيق الإيرادات فكلما كانت منفعة أصول الشركة كبيرة، كلما انعكس ذلك إيجابيا على المردودية الاقتصادية والعكس صحيح.

2-3-المردودية المالية:

يقيس هذا المؤشر صافي الدخل المحقق لكل دينار واحد من الأموال الخاصة، وتسعى الشركات إلى تعظيم هذه المردودية لتوزيع المزيد من الأرباح على المساهمين بالإضافة إلى تدعيم مركزها المالي.

وتحسب المردودية المالية بالعلاقة الآتية:

نتيجة الدورة الصافية

المردودية المالية= ـــ

الأموال الخاصة

ترتبط المردودية المالية بعاملين هما:

أ -**المردودية الاقتصادية :**فكما ازدادت المردودية الاقتصادية كلما ازدادت المردودية المالية والعكس صحيح.

ب -مضاعف الملكية :يقوم هذا المؤشر بمقارنة مجموع الأصول مع الأموال الخاصة، حيث تشير القيمة الأكبر منه إلى درجة كبيرة من التمويل بالديون مقارنة بالأموال الخاصة، وبالتالي يقيس لنا هذا المؤشر درجة الرفع المالي للشركة أي مدى اعتمادها في تمويل نشاطها على الديون .كما يمثل هذا المقياس مؤشرا لكل من الربح والمخاطرة، فكلما زاد الرفع المالي كلما أدى ذلك إلى زيادة

العائد على الأموال الخاصة وذلك عندما تكون نتيجة الدورة الصافية موجبة، ولكنه يمثل في نفس الوقت زيادة المخاطرة نتيجة لزيادة الاعتماد على أموال الغير في تمويل النشاط.

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة على المردودية

يمكن تقسيم العوامل المؤثرة على المردودية الى:

1- ارتفاع التكاليف :

يعود ارتفاع التكاليف الى ارتفاع كل من التكاليف المتغيرة والثابتة.

1-1 ارتفاع التكاليف المتغيرة:

تعرف التكاليف المتغيرة على أنها التكاليف التي تتغير مع تغير حجم النشاط وبنفس النسبة.

ومن أهم الأسباب التي تؤثر على التكاليف المتغيرة بالارتفاع مايلي:

- ارتفاع الأجور .
- زيادة الأسعار المواد المستعملة في دور الإنتاج.
- ارتفاع حجم المبيعات .

2-1 ارتفاع التكاليف الثابتة :

نعرفها على أنها التكاليف التي تتحملها شركة التأمين بصرف النظر على حجم الإنتاج التي تبقى مبالغها ثابتة دون تغير.

رغم التغيرات الحاصلة في حجم الإنتاج إلا أن التكاليف الثابتة تبقى على حالها حيث أن الأسباب التي تؤدي الى إرتفاع التكاليف الثابتة هي :

- التغير في نشاط الشركة وهذا ما يحتاج الى تكاليف كبيرة .
- زيادة الضرائب.
- زيادة الفوائد على القروض.
- إرتفاع أجور العمال ذوي الدخل الثابت.
- التقدم التقني .

2- ضعف رقم الأعمال:

يتأثر رقم الأعمال بتغير حجم المبيعات وسعر البيع،فإذا انخفض حجم المبيعات وسعر البيع يؤدي الى إنخفاض رقم الأعمال .

1-2 إنخفاض حجم المبيعات:

الأسباب التي تخفض حجم المبيعات هي:

- إنخفاض حجم الطلب على المبيعات لعدم توفر الجودة وعدم موافقة السعر.
- إنتشار الخدمات المنافسة أو البديلة في سوق التأمين .
- إرتفاع تكاليف المواد الأولية .

2-2 إنخفاض السعر:

أهم الأسباب التي تؤدي الى إنخفاض سعر الخدمة هي:

ـ ارتفاع المنافسة في السوق .
ـ انتشار الخدمات المعروضة في سوق التأميني بكميات كبيرة.
ـ إقبال المؤمن لهم على الخدمات ذات السعر المنخفض .

3-2 بطئ دوران الأصول الإقتصادية:

المقصود بكلمة البطئ هو طول فترة تحويل أصول شركة التأمين الى السيولة ،والأسباب الإقتصادية هي :

ـ وجود استثمارات ضخمة غير مستغلة،أي أنها عبارة عن أموال مجمدة.
ـ وجود كميات كبيرة من المنتجات في المخازن لسبب ما مثل سوء التسويق.
ـ صعوبة تحصيل الديون.

المطلب الثالث :أهمية المردودية

يمكن حصر أهمية المردودية في النقاط التالية:

1 -المردودية من أجل استقلالية المؤسسة ودوامها **:** ويتجلى ذلك فيما يلي:

ـ إعطاء حرية أكثر للمساهمين حتى يصبحوا في اطمئنان.
ـ تجديد الاستثمارات القديمة دون اللجوء أو الاعتماد على القروض بنسبة كبيرة.
ـ تحقيق التوازن المالي(الاستقلالية المالية لرفع رأس المال العامل للمؤسسة).

2 -المردودية من أجل ضمان تطور المؤسسة **:** ويتجلى ذلك فيما يلي:

ـ زيادة الاستثمار وتنمية المشاريع وبالتالي يصبح للمؤسسة برنامج مالي قوي.
ـ التفكير في مشاريع جديدة من أجل تطوير نشاط المؤسسة.
ـ انخفاض التكاليف(مصدر تمويل خارجي) وبالتالي الاستقلالية المالية.

3 -هدف المؤسسة هو تحقيق الربح**:** وذلك باعتبار المؤسسة هي العنصر الحيوي والهام في تنشيط وتنمية اقتصاد بلد ما ، لذلك يجب عليها تحقيق الأهداف المسطرة في برنامجها من بينها تحقيق الربح وإعطاء ذلك أهمية بالغة نظرا لمسايرة التطورات الاقتصادية الحديثة في العالم ، المنافسة والتقدم الموجود.

خاتمة الفصل الثاني

تم التركيز في هذا الفصل على الأدبيات النظرية،النظرية،فقد تم التعرف على أساليب التحليل المالي في شركات التأمين من خلال التحليل المودي والأفقي وكذا أهم مؤشرات التوازن المالي و كذا مختلف النسب المالية بما فيها نسب النشاط و نسب الربحية و كيفية حسابها و من أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

-عملية تقييم الأداء تعتبر عنصرا أساسيا في عملية التنظيم و الوقاية داخل المؤسسة،كما تكشف عن حالة المؤسسة وتحدد وضعيتها المالية.

-مؤشرات قياس الأداء المالي عديدة و متنوعة لذا يجب الاختيار المعايير و المؤشرات و النسب لتقييم الأداء المالي للمؤسسة مثل شركات التامين.

أما عن مردودية شركات التأمين التي تعني مدى قدرة الأموال المستثمرة على تحقيق عوائد مالية، فقد توصلنا إلى أن محركاتها الأساسية تتمثل فيما يلي:

-الأرباح الصافية :تتحقق أساسا من النتيجة التقنية من خلال نشاط التأمين، ومن النتيجة المالية من خلال النشاط المالي، حيث كلما زادت النتيجة التقنية أو المالية كلما أدى ذلك إلى زيادة الأرباح الصافية ومنه إلى زيادة المردودية والعكس صحيح، أي كلما انخفضت الأرباح الصافية من خلال انخفاض النتيجة التقنية أو المالية كلما أدى ذلك إلى انخفاض المردودية.

الفصل الثالث:واقع نظام التأمين في الجزائر

مقدمة الفصل الثالث

في المبحث الأول فسنتناول نظام التأمين في الجزائر، حيث نعطي نظرة عامة على هذا النظام في الجزائر من خلال المراحل المختلفة التي مر بها، والهيكل التنظيمي للسوق و وضعيته الحالية، لنقف أخيرا عند الآفاق والرهانات التي تواجهه.

إن الغرض من هذا الفصل هو التزود بالإطار النظري للأداء، فلا يمكن بحث قياس وتقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية مركزين في ذلك تعريفه ثم على ذلك عناصره ومكوناته ومحدداته .

وثانيا سوف يتم التطرق إلى عملية تقييم الأداء من حيث مدلولها وخطوات تقييم الأداء وأهميتها بالإضافة إلى طرق تقييم الأداء.

تعتبر الدراسة الميدانية إسقاطا لما جاء في الجانب النظري للبحث، ولا يمكن القيام بهذه الدراسة دون بناء إطار منهجي لها يسمح بتحديد وتنظيم المعلومات التي يجب الحصول عليها بهدف الوصول إلى استخلاص نتائج ميدانية تقود إلى التأكد من صحة الفرضيات الموضوعة في البحث.

يهدف هذا الفصل إلى تحليل قدرة شركة التأمين على المساهمة في إدارة وتغطية الأخطار المختلفة التي يواجهها الأفراد والمنشآت ،وذلك بدراسة ميدانية للشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) والتي تعد إحدى اكبر شركات التأمين في الجزائر.

المبحث الأول:واقع نظام التأمين في الجزائر

يعد سوق التأمين في الجزائر من الأسواق الناشئة، فلا تزال مساهمته في الناتج الداخلي الخام ضعيفة، مما يستدعي دراسته من خلال التعرف على المراحل التي مر بها وهيكله التنظيمي وضعيته الحالية وإلقاء الضوء على رهاناته وآفاقه.

المطلب الأول :مراحل نظام التأمين في الجزائر

عرف نظام التأمين الجزائري تطورات عديدة بدء من الوجود الفرنسي، حيث كان يخضع للتنظيمات والقوانين الفرنسية، وغداة الاستقلال واصلت الجزائر العمل بهذه التنظيمات والقوانين إلا أن ذلك لم يمنعها من اتخاذ بعض الإجراءات للسيطرة على هذا القطاع إلى أن صدر أول قانون تأمين جزائري في 1980 يتوافق والاتجاهات الاقتصادية والسياسية للدولة، ومع بداية التسعينيات والتحولات الاقتصادية التي عرفتها البلاد للتوجه نحو اقتصاد السوق أوجب تكييف هذا القطاع مع الوضع الجديد بإصدار الأمر 95/07.

ويمكن إيجاز تطورات نظام التأمين الجزائري في المراحل الآتية:[1]

1-المرحلة الاستعمارية:

كانت الجزائر في هذه المرحلة تحت سيطرة الاستعمار الفرنسي، وبالتالي تطور التأمين بها كان مرتبطا بتطور التأمين لفرنسا نفسها، حيث كان في القرن التاسع عشر غير مقنن ماعدا بعض التنظيمات الخاصة بالتأمين البحري، أما التأمين البري فقد كان تسييره يتم باجتهادات السلطات العمومية، إلا أن ذلك لم يمنع من ظهور بعض الشركات كالشركة التعاونية للتأمين التي تم إنشاؤها عام 1861مختصة في تأمين الحريق وهذا في الجزائر وباقي المستعمرات الفرنسية.

ومع بداية القرن العشرين، ازداد الطلب على التأمين نتيجة لتغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية، فصدر القانون الفرنسي في 13 جويلية 1930 المتعلق بتنظيم عقود التأمين البري.

وقد كان دخول التأمين في الجزائر من خلال وكالات لشركات تأمين أجنبية أغلبها فرنسية ففي عام 1952من بين 218 شركة تأمين التي كانت موجودة في الجزائر 127 منها فرنسية وكانت هذه الشركات في خدمة المستعمر والاقتصاد الفرنسي، وذلك بتحويل المدخرات المتحصل عليها من مجموع الأقساط إلى البلد الأم.

ولكي يعزز المستعمر رقابته على هذا القطاع في الجزائر أصدر العديد من القرارات والمراسيم منها:

-مرسوم 6 مارس 1947 المتعلق بتنظيم وإدارة ورقابة شركات التأمين العاملة في الجزائر؛

-قرار 5 ماي 1947 المكون للجنة الاستشارية للتأمينات في الجزائر، تكمن مهمتها في تنظيم السوق وتقديم الاقتراحات؛

-قرار 28 أوت 1947 المحدد لقيمة الكفالة والمخصصات التقنية لشركات التأمين العاملة في الجزائر.

[1] - هدى بن محمد ,تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين ,رسالة ماجستير، جامعة منتوري, قسنطينة , دفعة 2004-2005 ص28 -29 .

2-المرحلة الانتقالية (1962-1965):

غداة الاستقلال، لم تكن تمارس عمليات التأمين إلا من طرف شركات أجنبية أغلبيتها فرنسية قدر عددها ب 270 شركة، وكانت هذه الشركات تخضع لرقابة شكلية إن لم نقل معدومة وهذا بالرغم من أهمية هذا القطاع، ولكن ما العمل إذا تعلق الأمر بدولة خارجة لتوها من الحرب ليست لها تنظيمات خاصة ولا تتوفر على إطارات مختصة، فاستغلت الشركات الأجنبية غياب الرقابة لتحقيق أقصى ربح ممكن خاصة عن طريق إعادة التأمين، فقد كانت تحول الجزء الأكبر من الأقساط المجمعة لديها إلى البلد الأم.

ولكن سرعان ما أدركت السلطات العمومية خطورة هذه الوضعية على المستوى الاقتصادي والمالي، وبالتالي وجب عليها تطهير هذا القطاع للحفاظ على المصالح الوطنية، وقد تدخل المشرع من خلال سنه لقانونين مؤرخين في 8 جوان 1963 والمتعلقين ب:

أ -إجبارية إعادة التأمين بالنسبة لكل عمليات التأمين المحققة في الجزائر لصالح الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين(CAAR) والتي تأسست لهذا الغرض بنص القانون 197-63 وقد حدد وزير المالية بمقتضى قرار 15 أكتوبر 1963 نسبة 10 ٪ من الأقساط المجمعة لكل شركة تأمين عاملة بالجزائر للتنازل عنها لصالح شركة (CAAR).

ب -إجبارية تقديم شركات التأمين مهما كانت جنسياتها ضمانات معينة بموجب القانون 201-63 والذي يتضمن ما يلي:

-رقابة وزارة المالية على شركات التأمين مهما كانت طبيعتها؛

-منح وزارة المالية الاعتماد لكل شركة تأمين تريد مزاولة نشاطها أو الاستمرار فيه في الجزائر.

جاءت هذه الإجراءات لتحقيق العديد من الأهداف نذكر منها:

-الرقابة على قدرة وفاء المؤمنين لالتزاماتهم وهذا لحماية مصالح المؤمن لهم والمستفيدين؛

-على المستوى الاقتصادي، يشكل تراكم الأقساط المجمعة لدى المؤمنين قوة مالية لها تأثيرها على الاقتصاد، ولهذا على الدولة تجنب تحويل الجزء الكبير منها إلى الخارج، كما عليها مراقبة كيفية استخدامها.

أدى هذا القانون إلى سحب الاعتماد للعديد من الشركات، مما أدى إلى بقاء العديد من الملفات عالقة، وقد أوكل إلى شركة(CAAR) تسييرها وتسويتها ، كما أدى إلى منح الاعتماد إلى 17شركة منها الشركة الوطنية للتأمين(SAA) من خلال المرسوم الصادر في12 /1963/12 والصندوق المركزي لإعادة التأمين والتعاونيات الفلاحية (CCRMA) بموجب المرسوم الصادر في 1963/04/28(MAATEC) بموجب المرسوم الصادر في 1964/12/29 .

وبصفة عامة كان هذا القانون غير معمق وغير كاف للقيام برقابة فعالة على هذا القطاع ناهيك عن كون أغلب شركات التأمين الموجودة أجنبية، وبالتالي لم تتمكن الهيئات الوصية من السيطرة على هذا القطاع الذي يعتبر من القطاعات الهامة في الاقتصاد[1].

3- مرحلة احتكار الدولة (1977/1966) :

كانت تهدف الدولة من خلال هذا الاحتكار إلى السيطرة على القطاع وتدعيم السوق الوطني للتأمينات والتخلص من هيمنة الشركات الأجنبية لهذا لقطاع، وقد تجسد ذلك بموجب المرسوم رقم 66-127 الصادر في 1966/05/27الذي تقرر فيه استغلال كل عمليات التأمين المبرمة في الجزائر من طرف شركات التأمين التجارية الوطنية باستثناء الشركات التعاونية، أما باقي الشركات الأخرى فيجب تصفيتها، هذه التصفية ليست بسبب العجز عن الدفع وإنما بسبب سحب الاعتماد، ومن أجل حماية مصالح المؤمنين لهم أوكلت عملية التصفية للرقابة المباشرة لوزير المالية، حيث تمت بطريقتين على النحو الآتي:

-التصفية المباشرة :حيث عين وزير المالية محافظا للحكومة للإشراف على هذه العملية؛

- تحويل محفظة العقود :وذلك بتنازل الشركات التي سحب منها الاعتماد عن حقوقها والتزاماتها بصفة جزئية أو كلية لشركات تأمين وطنية.

أما فيما يتعلق استثناء الشركات التعاونية (CCRMA, MAATEC) فقد كان ذلك مبررا، إذ كان يهدف هذا الاستثناء إلى عدم الإخلال بدارة توزيع عقود التأمين، وذلك من أجل تغطية أكبر قدر ممكن من الأخطار خاصة أنه عند إصدار هذا الأمر لم يكن هناك إ ّ لا شركتين تجاريتين وطنيتين هما (CAAR).و(SAA)(*) .

سمح هذا الإجراء بخلق جو من المنافسة بين شركات التأمين الوطنية، كما سمح لها باللجوء إلى وكلاء عامين خواص من أجل توزيع منتجاتها ، كما أدى بالحكومة إلى تأسيس لجنة تقنية للتأمين مهمتها دراسة وتحضير كل المقاييس المتعلقة بالتأمين، وذلك من أجل تنمية هذا القطاع وخلق توافق وانسجام بينه وبين باقي القطاعات في البلاد.

4-مرحلة التخصص (1979/1973):

مع تطور وازدياد حجم الممتلكات القابلة للتأمين خاصة مع تبني الجزائر لمجموعة من المخططات التنموية، ومن أجل تقوية السوق الوطني للتأمينات وضمان تسيير وتوزيع أحسن لمنتجات التأمين، تضاعف احتكار الدولة لعمليات التأمين وذلك عن طريق تخصيص الشركات الوطنية، فقد قررت السلطات العمومية ما يأتي:

أ ـ فيما يخص إعادة التأمين التي كانت لغاية 1973 مطبقة من طرف شركة (CAAR) تم إعادة تنظيم هذا السوق وذلك بخلق الصندوق المركزي لإعادة التأمين (CCR) الذي تأسس بموجب الأمر 54-73 الصادر في 1937/10/01 ليتخصص هذا الصندوق في عمليات إعادة التأمين.

[1]. - هدى بن محمد , نفس المرجع السابق , ص30-31 .

ب ـ أما فيما يخص عمليات التأمين الأخرى، فقد أصدر قرار وزاري رقم 828 في 1975 ، الذي بدأ سريانه في 1976/01/01 ، يهدف هذا القرار إلى ما يلي:

ـ إلغاء المنافسة الموجودة بين الشركتين الوطنيتين؛

ـ تطبق كل شركة وبشكل حصري عدد معين من الأخطار على النحو الآتي:

* مؤمن شركة (CAAR) الأخطار الكبيرة، التي تتطلب تقنيات معمقة مثل الحريق والانفجار، والأخطار الصناعية و الفلاحية، والنقل، والبرد، وهلاك المواشي،...الخ؛

* تؤمن شركة (SAA) الأخطار الصغيرة، التي توّلد ادخارا معتبرا مثل تأمين السيارات السرقة، انكسار الزجاج، أضرار المياه، الحريق والانفجار (أخطار بسيطة) تأمين الحياة،...الخ.

كما أن الدولة عززت من احتكارها لهذا القطاع بجعل الشركتين التعاونيتين (MAATEC)و (CCRMA)(*) تعملان لحساب شركتي (CAAR) و(SAA) مع احتفاظ كل منها ببنيتها الخاصة وممارستها لأعمالها السابقة، كما منعت الشركات الوطنية من اللجوء إلى وسطاء التأمين الموجودين سابقا، فعلى هؤلاء أن يتحولوا إلى وكالات مباشرة أو تغيير مهنتهم.

وقد أدى هذا التخصص إلى تحسين تسوية الملفات وذلك في الآجال القصيرة خاصة في تأمين المسؤولية لأن المتسبب في الحادث (auteur) والضحية (victime) مؤ منان لدى نفس الشركة.

5- مرحلة إصدار أول قانون تأمين جزائري 1994/1980:[1]

منذ الاستقلال وعمليات التأمين في الجزائر تخضع للتشريع الفرنسي الذي يتوافق والنظام الرأسمالي، هذا الأخير الذي لا يتوافق والاتجاهات السياسية والاقتصادية التي تبنتها الجزائر منذ 1966 ، وبناء على ذلك تم إلغاؤه في 5 جويلية 1975 بمقتضى الأمر 29-73 وبين هذا التاريخ وتاريخ 9 أوت 1980 لم يصدر أي تنظيم خاص بالتأمين، وبالتالي خلال هذه الخمس سنوات كان قطاع التأمين في فراغ قانوني.

وفي 9 أوت 1980 تم إصدار القانون 80/07 المتعلق بالتأمينات، والذي كان يهدف إلى:

-إخضاع قطاع التأمين للنظام الاشتراكي وجعله يتوافق وباقي الأنشطة؛

ـالسيطرة على التأمين كونه وسيلة من وسائل الدولة للإدارة والرقابة على الاقتصاد.

وفي هذا الإطار أخذ المشرع بالاعتبار القواعد الفنية المعمول بها عالميا والمطبقة سابقا وبأساسيات الاشتراكية.

وقد برزت ثلاث أفكار أساسية من خلال هذا القانون هي:

ـ تقوية التغطية للممتلكات الوطنية؛

ـ تحسين حماية المؤمن لهم والمستفيدين؛

ـ امتداد الحماية لكل القطاعات.

ينقسم هذا القانون إلى أربعة عناصر هي التأمين البري، والبحري، والجوي ورقابة الدولة، أما عن إضافاته التي تتوافق وأهداف البلاد نذكر منها:

[1] - عبد الرزاق بن خروف, التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري , مطبعة حيرد , الجزائر , 1998, ص35 .

ـ إصدار إجبارية التأمين على ممتلكات الدولة بالاكتتاب في التأمين ضد الحريق وأضرار المياه؛
ـ إصدار إجبارية التأمين على المسؤولية المهنية الخاصة ب:
* قطاع المستشفيات والسلك الطبي وشبه الطبي؛
* المهندسين المعماريين ومؤسسات البناء وغيرهم؛
-إجبارية المؤمن بتعديل العقد عند تفاقم الخطر بدلا من إلغاء العقد نهائيا؛
-تليين إجراءات التعويض؛
ـ ترتيب كل النصوص القانونية المتعلقة بفرع معين في عنصر واحد لتسهيل قراءتها والبحث عنها عندما كانت مبعثرة في التنظيمات السابقة.

وعلى الرغم من كل هذه الإضافات إلا أن هذا القانون بقي ناقصا وغير كاف لتحقيق الأهداف المنشودة منه، خاصة باحتفاظه ببعض القواعد الفنية السابقة كالمخطط المحاسبي الصادر في 29 جويلية 1939 وبكيفية حساب المخصصات التقنية.

وفي عام 1985 ازدادت عملية التخصص من خلال إعادة الهيكلة التي مست الشركات الوطنية، فبإنشاء الشركة الجزائرية لتأمين النقل (CAAT) التي انشقت عن شركة (CAAR) بموجب المرسوم 82/85 الصادر في 1985/04/30 أصبحت هذه الشركة مختصة في تأمينات النقل وهذا نظرا لمكانة تأمين النقل فيما يخص الحجم الكلي للأقساط) حوالي)16 ٪ ، بينما بقيت شركة (CAAR) تحتكر الأخطار الصناعية، كما كان هناك مشروعا لإنشاء شركة مختصة في تأمينات الحياة تنشق عن شركة (SAA) إلا أن هذا المشروع باء بالفشل.

ومنذ سنة 1989 ومع البقاء دائما تحت احتكار الدولة، بدأ سوق التأمينات يعرف نوعا من المنافسة بعد إلغاء تخصص الشركات وهذا بفضل منح الاستقلال الذاتي للشركات الوطنية، وبهذا غيرت شركات التأمين الثلاث الموجودة من قانونها الأساسي لكي تتمكن من ممارسة كل عمليات التأمين وقد فتحت هذه الوضعية الباب لعهد جديد تسوده المنافسة من خلال البحث عن أسواق جديدة، وقد فتحت هذه الوضعية الباب لعهد جديد تسوده المنافسة من خلال البحث عن أسواق جديدة.

6- مرحلة تحرير السوق1995 (إلى يومنا هذا):

شهد قطاع التأمين في سنة 1995 في ظل التوجهات التي عرفها الاقتصاد الجزائري تحولات عميقة من الناحية التشريعية والقانونية، حيث تهدف الإجراءات التنظيمية المتخذة إلى وضع إطار قانوني جديد لتنظيم هذا القطاع وتطويره، وتحقيقا لذلك تم بتاريخ 25 جانفي 1995 إصدار الأمر 95/07 المتعلق بالتأمينات يلغي احتكار الدولة لعمليات التأمين.

ومن أبرز ما جاء به هذا القانون فتح الباب أمام المستثمرين الخواص جزائريين كانوا أو أجانب لإنشاء شركات على شكل شركة ذات أسهم أو شركة تعاونية، وممارسة عمليات التأمين بعد الحصول على اعتماد من طرف وزارة المالية، وهذا ما يؤدي انفتاح السوق على المنافسة الحرة.

كما سمح هذا التشريع لشركات التأمين أن توزع منتجاتها عن طريق الوسطاء المعتمدين وحدد هذا القانون نوعين من الوسطاء كما يلي[1]:

ـ الوكلاء العاميين (يتم اعتمادهم من طرف شركات التأمين) ؛

ـ السماسرة يتم اعتمادهم من طرف وزارة المالية).

وأحدث الأمر 95/07 بعض التغيرات المتعلقة بالتأمينات الإجبارية حيث تم تقليص قائمة هذه التأمينات ولم يبق إجباري إلا تأمين المسؤولية المدنية وكذلك التأمين ضد الحريق للمؤسسات العمومية.

أما فيما يخص إعادة التأمين فقد فسح التنظيم المجال تدريجيا أمام الشركات المعتمدة أن تمارس عمليات إعادة التأمين بعدما كانت حكرا على الشركة المركزية لإعادة التأمين، فمن خلال المرسوم 95-403 الصادر في1995/10/09 تم تقليص نسبة التنازل الإجباري لفائدة الشركة المركزية لإعادة التأمين في تأمين الأخطار الصناعية والنقل البحري والجوي إلى 80 ٪، ونسبة ٪40 و 25 ٪ بالنسبة للأخطار الأخرى، أما المرسوم 98-312 الصادر في 1998/09/30 فقد زاد من تقليص نسبة التنازل الإجباري في تأمين الأخطار الصناعية والنقل البحري والجوي إلى 10٪ ونسبة5 ٪ بالنسبة للأخطار الأخرى، كما أسند التنازل الإجباري كذلك لفائدة الشركة الوطنية للتأمين.

ومن أجل حماية مصالح حاملي وثائق التأمين ونشر الوعي التأميني في شرائح المجتمع المختلفة وترقية السوق الجزائري، تميز هذا التشريع بإحداث رقابة صارمة من طرف الدولة ،وإنشاء جهاز استشاري يدعى المجلس الوطني للتأمينات.

ولعل أهم ما ميز هذه المرحلة هو إصدار الأمر الرئاسي رقم 03-12 المؤرخ في 26 أوت 2003 ، الذي بدأ تطبيقه في 01 سبتمبر2004 ، يتعلق هذا الأمر بإجبارية التأمين على الكوارث الطبيعية ،(CAT-NAT) حيث يتمثل في التأمين الإجباري على المساكن ومختلف الممتلكات العقارية بما فيها محتوياتها باستثناء التابعة للدولة، وقد حدد المجلس الوطني للتأمينات أربع تصنيفات للكوارث الطبيعية هي الزلازل، والفيضانات، والعواصف وانزلاق التربة، وكل من يمتنع عن هذا التأمين لا يستفيد من مساعدات الدولة في حال وقوع كارثة طبيعية.

وقد تم فرض هذا القانون بعد سلسلة الكوارث الطبيعية التي تعرضت لها الجزائر مع بداية الألفية الثالثة خاصة منها زلزال بومرداس الذي وقع في 21 ماي 2003 ،حيث نتج عنه خسائر بشرية ومادية معتبرة، وقد بلغت تعويضات شركات التأمين عن أضرار هذا الزلزال 4 ملايير دينار جزائري مقابل خسائر فاقت 5 ملايير دولار أمريكي تكبدتها الدولة ولذا أصدر هذا القانون بهدف زيادة إسهام شركات التأمين في تغطية النتائج المالية للكوارث الطبيعية وتحميل عبئها على مختلف الأفراد عن طريق قسط التأمين الذي يدفعونه، بالإضافة إلى زيادة الوعي التأميني لدى الأفراد وزيادة حماية الممتلكات الاقتصادية والاجتماعية.

[1] - م . عبد القدوس , التأمين على الكوارث الطبيعية إجباري من بداية سبتمبر , جريدة الخبر , 27 سبتمبر 2004 , ص3 .

ويختلف القسط في هذا التأمين من منطقة لأخرى حسب درجة تعرضها لهذه الكوارث، وقد تم تقسيم المناطق المعرضة للكوارث الطبيعية من 0 إلى 3 كل منطقة تفرض عليها تسعيرة معينة.
منذ شهر سبتمبر 2004 إلى ديسمبر 2004 تم إبرام 20000 عقد تأمين على الكوارث الطبيعية من طرف 15 شركة تأمين ،غير أن ذلك يبقى قليلا جدا إذا علمنا أن الحظيرة السكنية في الجزائر تتكون من 6 ملايين سكن، ولهذا تفكر الهيئات الوصية بفرض بعض التدابير لفرض التأمين على هذه الكوارث كاشتراط عقد التأمين في استخراج الوثائق من المصالح البلدية أو طلبات لإدخال الغاز والكهرباء أو في منح القروض البنكية وغيرها.
وتجدر الإشارة أن هناك مشروع قانون قيد الإنجاز لتعديل الأمر 07-95 مقترح من طرف المجلس الوطني للتأمينات، يشمل هذا المشروع مختلف الجوانب التنظيمية سواء المتعلقة بإجراءات الرقابة أو المنتجات التأمينية وغيرها، مما يفتح المجال لمرحلة جديدة للتأمين في الجزائر.

المطلب الثاني: هيكل قطاع التأمين في الجزائر

نقصد به مختلف الهيئات والمؤسسات والأجهزة التي تكون السوق الجزائري للتأمين وهي:

1- هيأة الرقابة:

تمارس رقابة الدولة لنشاط التأمين من طرف وزارة المالية التي تتدخل بواسطة الهيكل المكلف بالتأمينات وهو مديرية التأمينات، تتمثل مهمة هذه الأخيرة في السهر على احترام شركات التأمين والوسطاء المعتمدين للأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتأمين وإعادة التأمين، كما تحرص على التأكد من أن هذه الشركات قادرة على الوفاء بالالتزامات التي تعاقدت عليها اتجاه المؤمن لهم.

2- شركات التأمين وإعادة التأمين:

يتكون سوق التأمين الجزائري من 17 شركة، منها شركات عمومية (EPE/SPA) وشركات خاصة وشركات تعاونية وشركات متخصصة.[1]

2-1 **شركات التأمين العمومية :**تتمثل فيما يلي:

-الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR) : هي شركة عمومية ذات أسهم ملك للدولة، يقدر رأس مالها ب 2.7 مليار دج، وقد بلغ رقم أعمالها سنة 2000 ما يقارب 4.29 مليار دج، تحتوي شبكتها المباشرة على 76 فرعا، واعتمدت 41 وكيلا عاما للتأمين وتشغل أكثر من 1700 عاملا؛

- الشركة الوطنية للتأمين (SAA) : هي شركة عمومية ذات أسهم ملك للدولة يقدر رأس مالها ب 3.1مليار دج، وقد بلغ رقم أعمالها سنة 2000 ما يقارب 6.46 مليار دج، تحتوي شبكتها المباشرة على 309 فرعا، واعتمدت 147 وكيلا عاما للتأمين وتشغل 4325 عاملا؛

- الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) : هي شركة عمومية ذات أسهم ملك للدولة يقدر رأس مالها ب 1.5 مليار دج، وقد بلغ رقم أعمالها سنة 2000 ما يقارب 4.05 مليار دج تحتوي شبكتها المباشرة على 70 فرعا، واعتمدت 48 وكيلا عاما للتأمين، وتشغل أكثر من 1400عاملا؛

[1] -عبد الكريم جعفري , تقرير سوق التأمين في الجزائر عام 1998-1999- 2000 , مارس 2002 ,ص 6.

ـ الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR) : هي شركة عمومية ذات أسهم ملك للدولة لها رأس مال يقدر ب 1.55 مليار دج، وهي الشركة الوحيدة التي ينحصر نشاطها في ممارسة عمليات إعادة التأمين؛

ـ الشركة الجزائرية لتأمين المحروقات (CASH) : هي شركة ذات أسهم برأس مال وطني يقدر ب 1.8 مليار دج، تم اعتمادها سنة 1999 لتمارس كل عمليات التأمين وإعادة التأمين وقد بلغ رقم أعمالها سنة 2000 ما يقارب 494 مليون دج.

2-2-شركات التأمين الخاصة :تتمثل فيما يلي:

-ترست الجزائر (Trust Algeria) : تم اعتمادها سنة 1997 لتمارس كل عمليات التأمين وإعادة التأمين، وهي شركة ذات أسهم برأس مال مشترك(جزائري، بحريني وقطري) يقدر ب 1.8 مليار دج، بلغ رقم أعمالها سنة 2000 ما يقارب 822 مليون دج، واعتمدت 55 وكيلا عاما للتأمين؛

ـ الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين (CIAR) : تم اعتمادها سنة 1998 وهي شركة ذات أسهم برأس مال خاص وطني يعادل 450 مليون دج، بلغ رقم أعمالها سنة 2000 ما يقارب 381 مليون دج، وقد اعتمدت 19 وكيلا عاما للتأمين؛

ـ الجزائرية للتأمينات (2A): تم اعتمادها عام 1998 ، وهي شركة ذات أسهم برأس مال خاص وطني قدره 500 مليون دج، بلغ رقم أعمالها سنة 2000 ما يقارب 345 مليون دج وقد اعتمدت 40وكيلا عاما للتأمين؛

ـ شركة البركة والأمان (Al baraka ou Alamane) : تم اعتمادها سنة 2000 لتمارس كل عمليات التأمين وإعادة التأمين، وهي شركة ذات أسهم برأس مال خاص يعادل 480 مليون دج.

وقد تم اعتماد ثلاث شركات خاصة جديدة سنة 2001 تتمثل فيما يلي:

-شركة الريان للتأمين (Al Ryan Insurance).

-العامة للتأمينات المتوسطية (GAM).

-شركة عبر القارات للتأمين وإعادة التأمين (STAR ELHANA).

3-2 المؤسسات التعاونية(التعاضدية)تتمثل فيما يلي:

-الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA) : تعتبر أكبر تعاونية تعمل بالسوق الجزائري، حيث يقدر حجم الاشتراكات بها ب 2.27 مليار دج، يسعى هذا الصندوق إلى تغطية الأخطار الزراعية، وتخضع لوصايته تعاونيات جهوية وتعاونيات محلية؛

-التعاونية الجزائرية لتأمين عمال التربية والثقافة (MAATEC) : يقتصر نشاط هذه التعاونية على ممارسة تأمين سيارات عمال التربية والثقافة، مما جعل رقم أعمالها لا يتجاوز 16مليون دج[1].

4-2 المؤسسات المتخصصة :تتمثل فيما يلي:

[1]. - هدى بن محمد , مرجع سبق ذكره , ص36-37 .

-الشركة الجزائرية لضمان الصادرات (CAGEX) : أنشئت هذه الشركة بموجب الأمر 96/06 المتعلق بضمان قروض الصادرات، وهي شركة ذات أسهم برأس مال قدره 450 مليون دج مشترك بين البنوك العمومية وشركات التأمين العمومية؛

-الشركة الجزائرية لضمان قروض الاستثمار (AGCI) : أنشئت هذه الشركة سنة1999 برأس مال قدره 2 مليار دج مشترك بين الدولة والبنوك العمومية؛

-شركة ضمان القروض العقارية (SGCI) : أنشئت سنة 1999 برأس مال قدره مليار دج مشترك بين الدولة والبنوك العمومية.

3- وسطاء التأمين:

بين الأمر 95/07 نوعين من وسطاء التأمين هما:

3-1- الوكيل العام للتأمين: هو شخص طبيعي يمثل شركة أو عدة شركات للتأمين بموجب عقد التعيين المتضمن اعتماده بهذه الصفة .

3-2- سمسار التأمين: هو شخص طبيعي أو معنوي يمارس لحسابه الخاص مهنة التوسط بين طالبي التأمين وشركات التأمين بغرض اكتتاب عقد التأمين، ويعد سمسار التأمين وكيلا للمؤمن له و مسؤولا اتجاهه .

كما تعد مهنة سمسار التأمين نشاطا تجاريا، وبهذه الصفة يخضع سمسار التأمين للتسجيل في السجل التجاري كما يخضع للالتزامات الأخرى الموضوعة على عاتق كل تاجر .

4- خبراء التأمين ومحافظو العواريات: تستعين شركات التأمين وإعادة التأمين من خدمات خبراء التأمين ومعاينو الأضرار في مجال البحث عن الأسباب وطبيعة الأضرار وتقييمها والتحقق من ضمان التأمين.

4-1-خبير التأمين: هو كل شخص مؤهل لتقديم الخدمة في مجال البحث عن الأسباب وطبيعة وامتداد الأضرار وتقييمها والتحقق من ضمان التأمين.

4-2-محافظ العواريات: هو كل شخص مؤهل لتقديم الخدمة في مجال البحث عن أسباب وقوع الأضرار والخسائر و العواريات اللاحقة بالسفن والبضائع المؤمن عليها، وتقديم التوصيات بشأن الإجراءات التحفظية والوقاية من الأضرار.

5- المجلس الوطني للتأمينات (CNA) : بموجب الأمر95/07 تم إنشاء جهاز استشاري يدعى المجلس الوطني للتأمينات، يرأسه وزير المالية، يتشكل هذا المجلس من ممثلي المؤمنين والوسطاء، وممثلي المؤمن لهم وممثلي الدولة وممثلي مستخدمي القطاع[1].

يستشار هذا المجلس في المسائل المتعلقة بوضعية نشاط التأمين وإعادة التأمين وتنظيمه وتطوره، ويعتبر مركزا للوثائق والمعلومات لكل من يحاول الإطلاع على هذا القطاع، كما يعتبر مركزا للبحث في تنمية وتطوير قطاع التأمين من خلال مشاريع القوانين التي يقترحها و الورشات

1- كمال رزيق, محمد لمين مراكشي , خصوصية قطاع التأمين وأهميته لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , حالة الجزائري , الملتقى الدولي السابع , الصناعات التأمينية , الواقع العلمي وأفاق التطوير –تجارب الدول ,جامعة حسيبة بن بوعلي , الشلف, الجزائر , 2012, ص10.

والملتقيات والمنتديات التي ينظمها، والدراسات التقنية التي يقوم بها الرامية إلى ضمان السير الحسن لتأدية خدمات التأمين والإقبال عليها وكذا ضمان مردودية عالية للأصول المجمعة لدى شركات التأمين.

6-الاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين (UAR): هو جمعية مهنية تشترك فيها كل شركات التأمين وإعادة التأمين التي تنشط في السوق الجزائري للتأمين، تم إنشاؤها سنة 1994 ، ومن أهدافه ترقية نشاط القطاع وتمثيل المصالح الوطنية، يصدر سنويا مجلة تدعى المجلة الجزائرية للتأمينات يتناول فيها مختلف المواضيع المتعلقة بالقطاع .

المطلب الثالث:منتوجات التأمين في الجزائر

عندما انتهجت الجزائر سياسة الانفتاح للسوق الجزائري للاستثمار الأجنبي ولدت منتوجات موازية في سوق التأمين وهذا ما شجع الاستثمار في هذا السوق ،حيث يعتبر السوق الجزائري للتأمينات خصب وذلك راجع الى تنوع منتجات هذا الأخير كالتالي:

أولا:تأمين السيارات و التأمين على الحريق

1-تأمين السيارات: في 30جانفي 1974 صدر أول نص قانوني متعلق بإلزامية تأمين السيارات ،يبين مدى أهمية تأمين السيارات وأدت الى ظهور وانتشار هذا النوع من التأمين مايلي:[1]

ـ الآثار السيئة التي تتركها حوادث السير للغير كالوفاة والإصابة بعاهات و الخسائر في الممتلكات .

الخسائر المادية و الجسدية التي تلحق بأصحاب السيارات ذاتهم .

الدور الهام الذي يقوم به هذا النوع من التأمين على الصعيد الاجتماعي كالتعويض الفوري للمتضررين في الخسائر التي تلحق بهم .

2-التأمين على الحريق: يضمن المؤمن من الحريق جميع الأضرار التي تتسبب فيها النيران غير أنه إذا لم يكن هناك إنفاق مخالف، لا يضمن الأضرار التي تسبب فيها تأثير الحرارة أو الاتصال المباشر الفوري للنار أو لإحدى المواد المتأججة إذا لم تكن هناك بداية حريق قابلة للتحول إلى حريق حقيقي .[2]

ثانيا: التأمين من الأخطار الزراعية و التأمينات من هلاك الحيوانات

1-التأمين من الأخطار الزراعية: مع مراعاة الأحكام التشريعية و التنظيمية السارية على الأفاق الزراعية و الكوارث الطبيعية يمكن ضمان أخطار البرد و العاصفة والجليد و ثقل الثلج و الفيضانات وفق الشروط المنصوص عليها في العقد، لكن هذا النوع من المنتوج عرف انخفاضا و أرجع المجلس الوطني للتأمينات هذه الوضعية الى عدم تجديد الفلاحين لعقود التأمينات.

2-التأمينات من هلاك الحيوانات:يضمن المؤمن فقدان الحيوانات الناتج عن حالة موت طبيعية أو عن حوادث أو أمراض ويسري الضمان في حالة قتل الحيوانات بغرض الوقاية أو التجديد للأضرار إذا تم ذلك بأمر من السلطات العمومية أو من المؤمن و تبلغ نسبة تأمين الماشية 17٪ من

1- أقسام نوال , دور نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية, مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية , تخصص إدارة أعمال , جامعة الجزائر, 2009, ص143.

-مبروك حسين , المدونة الجزائرية للتأمينات ,دار هومة ,الجزائر ,2006,ص22.[2]

رقم الأعمال الإجمالي، وأن معدل النمو هذا منتوج قدر ب 6 ٪ ولكن يبقى غير كافي نظرا لضعف هذا المعدل والى قلة إقبال الفلاحين على التغطية التأمينية فلا تتعدى نسبتهم 10٪ .

ثالثا: تأمين نقل البضائع و تأمين الأخطار الصناعية و أخطار التركيب

1-تأمين نقل البضائع وتأمين الأخطار:

تتعرض البضائع مهما كانت طبيعتها وكيفية تغليفها ونوع الوسيلة المستعملة لنقلها الى أخطار عديدة :[1]

- تأمين البضائع المنقولة بحرا.
- تأمين البضائع المنقولة جوا.
- تأمين البضائع المنقولة برا.

2-تأمين الأخطار الصناعية وأخطار التركيب:

وتتمثل في :

- الأخطار الصناعية.

الأخطار التركيبية.

رابعا: التأمين على الكوارث الطبيعية والتأمين على الأشخاص

1- التأمين على الكوارث الطبيعية: بعد ما كانت هذه الأخطار غير معنية، سمح المشرع الجزائري من خلال قانون التأمينات لسنة 1980 بالتغطية ضد هذا النوع من الأخطار في إطار الضمانات المكملة لخطر الحريق،وقد سمح الأمر 07/95 لمؤسسات التأمين بإلحاق هذا النوع من الضمانات لكل أنواع عقود التأمين عن الأضرار، وبعد أثار فياضانات باب الواد بالعاصمة و زلزال زموري ببومرداس ، أجبر المشرع الجزائري كل المتعاملين الاقتصاديين بإكتتاب هذا النوع من العقود، كما حدد إطار العمل لمختلف المتدخلين من خلال القوانين و المراسيم التنفيذية لها لإدارة أحسن لهذا النوع من الأخطار الخاصة ،سواء ما تعلق بكيفية التعويض ، بتعريف الكوارث الطبيعية ،بكيفية تحديد عناصر تسعير هذا النوع من الأخطار، بكيفية تدخل الدولة في إطار علمية إعادة التأمين أخطار الكوارث الطبيعية والتزاماتها التقنية ، بالإضافة الى كيفية عمل مركزية المخاطر.[2]

2- التأمين على الأشخاص:هو اتفاقية احتياط بين المؤمن و المؤمن له ويلتزم المؤمن بموجبها أن يدفع للمكتتب أو المستفيد مبلغا محددا رأس مال كان ربعا في حالة تحقق الحادث أو عند حلول الأجل المنصوص عليه في العقد.

- كما تضمن التأمين الأشخاص حسب القانون الجزائري الأخطار التالية :
- الوفاة بعد الحادث.
- الأخطار المرتبطة بمدة الحياة البشرية .

---

[1] -مبروك حسين, مرجع سبق ذكره, ص24.

[2] - حساني حسين , تقييم الأداء في مؤسسات التأمين الجزائرية , أطروحة دكتورة , علوم التسيير ,جامعة الجزائر , دفعة 2011-2012.

ـ العجز الدائم أو الجزئى أو الكلي ، تعويض عن المصاريف الطبية ، الصيدلانية والجراحية ، ويمكن أن يأخذ التأمين على أشخاص الشكل الفردي أو الجماعي .

خامسا: التأمين على الصادرات وتأمين متعدد الأخطار

1ـ التأمين على الصادرات: يضمن التأمين القرض عند التصدير الشروط المنصوص عليها في عقد التأمين ،تحصيل المستحقات المرتبطة بعملية التصدير من الأخطار التجارية ، السياسية و أخطار عدم التحويل وأخطار الكوارث.

ويمكن لكل شخص طبيعي أو معنوي أن يقوم بعملية التصدير انطلاقا من الجزائر أن يكتب تأمين القرض عند التصدير ويشمل التأمين على الأخطار السياسية نسبة 86٪ على الأخطار التجارية 14 ٪ وتغطي شركة الجزائرية لضمان الصادرات GAGEX نسبة 12٪ من الصادرات خارج المحروقات.

2ـ تأمين متعدد الأخطار: من أجل ضم عدة أخطار في عقد التأمين و حيد لجأ المؤمن الى استعمال عقود تأمين تسمى عقود التأمين بالأخطار المتعددة ومنها : التأمين على أخطار الإنفجار و التأمين حوادث المياه، انكسار الزجاج، السرقة ، مختلف الأخطار السكنية ، أخطار النقل ، كسر الآلات وأخطار خسائر الإستغلال. [1]

المبحث الثاني : تقييم الأداء المالي لشركة التأمينات

المطلب الأول:طرق وخطوات وأهداف تقييم الأداء.

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم تعار يف تقييم الأداء المالي:

أولا:طرق تقييم الأداء.

هناك طرق عديدة لتقييم الأداء نذكر منها:

1–قائمة معايير التقييم :وتعتبر هذه الطريقة أوسع انتشارا، وأسهلها تصميما وأبسطها استخداما .

وتعتمد هذه الطريقة على تحديد معايير التقييم، وتحديد مدى توافر هذه المعايير في أداء الفرد وذلك من خلال مقياس به درجات تحدد المستويات المختلفة لتوافر المعايير في الأداء، وبجمع الدرجات الخاصة بالتقييم يكون حاصل الجمع هو مستوى تقييم أداء الفرد.

2–طريقة المقارنة بين العاملين: في هذه الطريقة تعطى كل فرد الفرصة لكي يتم مقارنته بباقي الأفراد في نفس القسم ويتكون وفقا لذلك ثنائيات من المقارنات، ويتحدد في كل منها أي فرد أفضل، وبتجميع هذه المقارنات يمكن التعرف على ترتيب العاملين.

[1]. -مبروك حسين , مرجع سبق ذكره, ص165 .

3- 360° درجة :يتم في هذه الطريقة تقييم الأداء بواسطة كل المهتمين به، وبعدة طرق وفي عدة أزمنة في وقت واحد،أي أنه يتم بواسطة الرئيس والزملاء والمرؤوسين، وباستخدام عدة طرق مثل فوائد التقييم والإدارة بالأهداف بالإضافة إلى أنه لا يتم فقط في نهاية السنة، بل وباستمرار(شهريا وكلما دعت الحاجة مثلا).وتمتاز هذه الطريقة بتوفير معلومات دائمة وكاملة من عدة جهات وطوال الوقت، مما يجعل الاستفادة منها كبيرة، أما عيبها الأساسي هو اعتراض البعض عليها،على الأخص اعتراض الرؤساء أن يتم تقييمهم بواسطة مرؤوسيهم، كما يعاب عليها أنها تستحوذ على وقت كبير من العاملين على حساب إنتاجية العمل.

4–قوائم المراجحة:تم إعداد هذه القوائم بالتعاون بين إدارة الموارد البشرية والرؤساء المباشرين، وهي قوائم تشرح جوانب كثيرة من سلوك المرؤوسين في العمل، والصفات الواجب توافرها فيهم . ويتم وضعها في قائمة، وعلى إدارة الأفراد أن تحدد أهمية كل عنصر في تأثيره على أداء الوظيفة، وتوضع قيمة كل عنصر أو صفة أمامه حسب الأهمية .إلا مدير الموارد البشرية هو الوحيد الذي يعرف هذا التقييم، وان الرئيس المباشر لا يعرفها، وأنه حينما يتلقى قوائم التقييم وذلك لتقييم مرؤوسيه فهي تكون خالية من هذه القيم وذلك لمنع تحيزهم لمرؤوسيهم، وعلى الرئيس أن يحدد تلك الصفات التي تتوافر في أداء المرؤوسين بوضع علامة√ .

وبعودة القوائم إلى مدير الموارد البشرية، وبقيامه بالنظر إلى قيمة العناصر، يقع القيمة المناظرة لكل عنصر يتوافر في أداء المرؤوسين وموضوع أمامه علامة√.

5- طريقة الميزان أو الدرجات:

-نموذج يتضمن خصائص أو صفات معينة يراد الحكم عليها.

-أمام كل صفة خط أو ميزان يبدأ بالصفر وينتهي برقم كنهاية عظمي ويضع المقيم علامة على الخط في المنطقة التي ينطبق حكمها على الشخص فيما يتعلق بهذه الصفة.

6- طريقة الترتيب العام:يقوم المشرف بترتيب مرؤوسيه تنازليا حيث يندرج من الأحسن للأسوأ طبقا للمستوى العام لأرائهم.

7- طريقة التوزيع الإجباري(التقييم على المنحى): مستمد من التوزيع الطبيعي حيث أن مجموعة من الأحداث أو الأشياء ترتكز حول الوسط ويقل تركيزها عند الأطراف يقسم المشرف مرؤوسيه (عددهم40) إلى فصائل ويرتب كل فصيلة حسب موقعها على منحنى التوزيع.

8–الإدارة بالأهداف :هذا المنهج يركز على الأداء المستقبلي إلى جانب الأداء الماضي ويعمد إلى إشراك العامل أو المرؤوس في تحديد الأهداف التي يجب أن يبلغها في عمله وخطواته كالتالي:

-الإدارة العليا ورؤساء الأقسام يتفقون على الأهداف البعيدة المدى ووسائل قياس ما يتحقق وهل يتفق مع المستهدف أم لا.

-مديرو الوحدات الفرعية يقررون أهداف وحداتهم ووسائل قياس مدى تحقيق مرؤوسيهم لها، وفي نفس الوقت يقوم المرؤوسون بتقرير أهدافهم ومدى تحقيقها.

-يتم الاتفاق على الأساليب الموحدة وأساليب قياس مدى تحقيقها.

-يتقابل مديرو الوحدات الفرعية والمرؤوسون لمناقشة مدى تحقيق الأهداف.

-يستمر مديرو الوحدات الفرعية في التقابل بصفة دورية لتقرير مدى النجاح في الاتجاه نحو تحقيق الأهداف طويلة المدى.

-قبل اللقاءات الدورية يقوم المرؤوس بتقييم نفسه موضحا في هذا التقييم ما أنجزه من أعمال للوصول للأهداف التي سبق تحديدها معززا ذلك ببيانات رقمية توضح تقييمه، ثم يجتمع الرئيس مع مرؤوسيه ليناقش هذا التقييم وسبل تحسين الأداء.

ثانيا:خطوات تقييم الأداء[1].

فيما يلي الخطوات التي يراعي إتباعها عند تقييم الأداء:

-رسم السياسة وإعلانها على كافة الأفراد الذين يستأثرون بها.

-اختيار الطريقة المتبعة في هذا التقييم.

-تدريب الأشخاص الذين سيتولون وضع التقديرات.

-تطبيق السياسة وتحليل النتائج.

1- رسم السياسة وإعلانها: يجب أن تقرر الأغراض التي تستخدم من أجلها سياسة التقدير والأشخاص الذين يخضعون لتطبيق تلك السياسة والأشخاص الذي يقومون بوضع التقديرات والفترات التي يتم فيها ذلك .ويجب أن تصل السياسة إلى جميع المعنيين سواء القائمين بالتقييم أو الأفراد الذين سيتم تقييم أدائهم،ويجب على القائمين بالتقييم معرفة الهدف من السياسة والطريقة التي يجب إتباعها في وضع التقييمات، كذلك يجب أن يفهم الأفراد طريقة التقييم والغرض الذي تستخدم من أجله. كذلك يجب أن يسبق إتباع هذه السياسة شرح وتفسير لكافة أفراد التنظيم، وهذا أمر ضروري حتى يكون الجميع على معرفة من وضع طريقة التقييم والهدف منه، كذلك يجب أن يعلموا مدى الدقة في وضع التقييم لتفادي الخطأ في التطبيق ولضمان المساواة بين كافة الأفراد.

[1] - نادية العارف , مرجع سبق ذكره ,ص96.

2-اختيار الطريقة التي ستتبع في التقييم: يتوقف اختيار الطريقة على الشخص الذي سيتولى إعداد تقرير التقييم، والأفراد الذين ستوضع التقارير على أدائهم،ففي حالة قلى عدد الرؤساء الذين يطلب منهم إعداد تلك التقارير يمكن تدريبهم بعناية والاكتفاء بتقارير مبسطة دون حاجة إلى تفسير لكل صفة من الصفات المطلوب وضع تقييم عنها، أما في حالة وجود عدد كبير من الرؤساء الذين ستوكل إليهم هذه العملية فيفضل أن تكون الصفات الموجودة في التقارير واضحة ومحددة.

3-تدريب المقومين:إن النجاح في استخدام تقارير الأداء يتوقف على الأشخاص الذين يوكل إليهم إعدادها، ولذلك من الضروري أن يكونوا ملهمين بالهدف من إعداد تلك التقارير وطريقة استخدامها ومزاياها والعيوب التي تكتنفها، وقد تعطى لهم تعليمات مكتوبة عن كيفية إعداد تلك التقارير، وكذلك يمكن عقد اجتماع لهم تتم فيه مناقشة تلك العمليات، وقد يطلب إليهم إعداد تقرير عن شخص معروف لهم جميعا ثم تقارن التقييمات التي أعطيت له لمعرفة أ وجه الاختلاف والأسباب التي دعت إليها، وذلك بقصد محولة الوصول إلى فهم موحد للصفات المطلوب وضع تقييم عنها.

4-تطبيق السياسة وتحليل النتائج: يجب أن يحدد الوقت الذي يتم فيه وضع التقييم بحيث تنتهي العملية بالنسبة لأية مجموعة من الأفراد- في قسم أو إدارة معينة - في ظرف أيام محدودة وذلك حتى لا تتفاوت المعايير التي يستخدمها المقومون إذا طالت المدة التي تتطلب فيها العملية.وتطبيق السياسة يفترض أنها قد شرحت للأفراد إذ يجب أن لا تحاط العملية بالسرية أو الغموض، وفي الوقت نفسه يجب أن يعلم الأفراد أن التقارير تعتبر سرية، بمعنى عدم إطلاع أي فرد على تقرير يخص شخصا أخر .ولذلك يجب الاحتياط دائما حتى تظل تلك التقارير سرية وإذا تقرر بعد الانتهاء من إعدادها حتى لا تفقد أهميتها.

وبعد الانتهاء من إعداد التقارير تقوم الإدارة بتقييم النتائج التي حصلت عليها، ولكن يجب في الوقت نفسه التنبه إلى العيوب أساسا إلى أن التقدير يوضع عن صفات يصعب قياسها بطريقة موضوعية، ولذلك فإنها ليست بالعملية السهلة،وهنا تعتبر التقييمات الموضوعة مساعدة فقط في إعطاء تقييم تقريبي للأداء أو قدرات الشخص المستقبلية.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي.

هناك عدة عوامل نصنفها إلى ما يلي[1]:

أولا :العوامل الداخلية:

[1] - محمود محمد الخطيب , الأداء المالي وأثره على أهم عوائد شركات المساهمة , دار الحامد للنشر , عمان , ص 80 .

1-الهيكل التنظيمي :هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها، ففيه تتحد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية وهي الوظائف الإدارية في الشركات والتمايز الرأسي هو عدد المستويات الإدارية في الشركات وأما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الموظفين.

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها، بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في الشركات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن الوصفات التي تسهل لإدارة الشركات.

2-المناخ التنظيمي :هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري وبوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام الشركة وأهدافها وعملياتها ونشاطتها مع ارتباطها بالأداء، وأما اتخاذ القرار هو اتخاذه بطريقة عقلانية وتقييمها ومدى ملائمة المعلومات لاتخاذها وأسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، أما توجيه الأداء من مدى تأكد العامل من أدائه وتحقيق مستويات عليا من الأداء.

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان صورة الأداء بطريقة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، وإعطاء المعلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركات.

3- التكنولوجيا :هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون وفقا للمواصفات التي يطلبها المستهلك، وتكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة.

4-**الحجم** :يقصد بالحجم هو تصنيف الشركات إلى شركات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركة منها إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية.

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات سلبا، فقد يشكل الحجم عائقا لأداء الشركات حيث بزيادة الحجم فإن عملية إدارة الشركة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أدائها أقل فاعلية، وإيجابا حيث أنه كلما زاد حجم الشركة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة وإن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم الشركات، ويبين أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية.

ثانيا :العوامل الخارجية[1]:

تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها،وإنما فقط يمكنها توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات، ومحاولة إعطاء خطط لمواجهتها والتقليل من تأثيراتها وتشمل هذه العوامل:

-التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات.

-القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق.

-السياسات المالية والاقتصادية للدولة.

المطلب الثالث:أهمية الأداء المالي في شركات التأمين

يهدف الأداء المالي بشكل عام إلى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف فيها، والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين .وبشكل خاص تتبع أهمية الأداء المالي في متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفاعليته وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للشركات واستثمارها وفقا للأهداف العامة، والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

حيث أن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية[2]:

ـ يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع الشركات.

ـ يمكن المستثمر من متابعة ومعرفة نشاط الشركة وطبيعته كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومديونية وتوزيعات على سعر السهم ومنه فإن الموضوع الأساسي للأداء المالي هو الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات واختيار السهم الأفضل من وقت لأخر من خلال مؤشرات الأداء المالي للشركات.

وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية:

-تقييم ربحية الشركة.

ـ تقييم سيولة الشركة.

---

[1] - حامد محمد الخطيب , نفس المرجع السابق , ص75.

[2] - عادل عيشي , الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية , مذكرة ماجستير , جامعة بسكرة , ص98.

-تقييم تطور نشاط الشركة.

-تقييم مديونية الشركة.

-تقييم تطور توزيعات الشركة.

-تقييم تطور حجم الشركة.

لذلك يتم تحديد المؤشرات التي توفر للشركة أدوات وطرق تحليل الأداء المالي، حيث أن الغرض من تقييم الربحية وتحسينها هو تعظيم قيمة الشركة وثروة المساهم، والغرض من تقييم السيولة هو تحسين قدرة الشركة في الوفاء بالالتزامات،أما الغرض من تقييم الرفع المالي لمعرفة مدى اعتماد الشركة على التمويل الخارجي .والغرض من تقييم التوزيعات معرفة سياسة الشركة في توزيع الأرباح، وفي الأخير الغرض من تقييم حجم الشركة فهذا يزودها بمجموعة من الميزات ذات أبعاد اقتصادية بالإضافة إلى تحسين القدرة الكلية للشركات.

المبحث الثالث :دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT)

المطلب الأول: تقديم شركة الجزائرية للتأمينات (CATT)

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى أهم التطورات التي مرت بها الشركة الجزائرية للتأمينات(CAAT) منذ نشأتها، وكذلك أهم الإستراتيجيات المنتهجة من طرف الشركة بهدف الحفاظ وزيادة مستويات نشاطها، إضافة لذلك سوف نقوم بعرض مختلف المنتجات التأمينية التي تقدمها الشركة.

أولا: نشأة الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT)

نظراً للتطور السريع الذي عرفته الجزائر في قطاع النقل، كان من الضروري التفكير في إيجاد هيئة متخصصة في تأمين عمليات النقل، وهذا ما جسد في 30 أفريل 1985 وطبقاً للمرسوم85-82 بعد إعادة هيكلة الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين (CAAR) حيث تم إنشاء الشركة الجزائرية لتأمينات النقل (CAAT) وهي شركة عمومية اقتصادية"EPE" تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتعد رائدة في علاقاتها مع الغير وتخضع ل :[1]

ـ القواعد العامة المتعلقة بنظام التأمينات.

ـ التنظيمات التشريعية والقوانين المطبقة على أحكامها وأهدافها.

ـ القواعد المنصوص عليها في القانون الأساسي المصادق عليه من طرف أعضاء مجلس الإدارة.

[1] - بالي مصعب , التأمين كأداة لإدارة المخاطر , رسالة ماجستير , جامعة المسيلة , 2011/ 2012 , ص 156.

كانت شركة (CAAT) مكلّفة قبل جانفي 1990 بتأمين عمليات النقل البحري والجوي والبري . وبعد انتهاج الجزائر لسياسة اقتصاد السوق تم إلغاء مبدأ التخصص المفروض على شركات التأمين وكان ذلك في 01 جانفي 1990حيث تم تحويل الشركة إلى مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم(EPE/SPA) وأصبحت تسمى" الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) " برأس مال قدر ب 1.5 مليار دينار جزائري،ولتعزيز قدراتها المالية قامت برفعه مرات عديدة، إذ انتقل إلى 3.7 مليار دج سنة 2003 ثم إلى 7.49مليار سنة(2006 ، ليقفز إلى 11.49 مليار دج سنة 2009 ولا يزال نفسه إلى يومنا هذا.

وبحكم المنافسة بين شركات التأمين الموجودة بالجزائر قامت الشركة بتوسيع نطاق نشاطها ليشمل إلى جانب تأمين عمليات النقل جميع أنواع التأمين الأخرى التالية:

التأمين ضد الأخطار البسيطة، الأخطار الصناعية وأخطار البناء.

التأمين على الأشخاص وتأمين المسؤولية المدنية.

التأمين ضد أخطار الحرائق، الحوادث والأخطار المختلفة (IARD).

التأمينات الفلاحية إضافة إلى عمليات إعادة التأمين.

خلال فترة وجيزة من الزمن توسعت الشركة في جميع أنحاء البلاد، حيث وصلت حصتها السوقية17% في سنة . 2009 وتعتبر (CAAT) لاعب رئيسي في سوق التأمين الجزائري، حيث تشارك في تطوير أعمال التأمين من خلال خبرتها في مجال إدارة الأخطار وتطوير منتجات تتناسب واحتياجات المستأمنين. نجحت (CAAT) في تحقيق التوازن في محفظتها المالية مع الحفاظ على مكانتها الرائدة في تأمينات النقل، كما أنها حققت حصصا كبيرة في فروع أخرى مثل :تأمين الأخطار الصناعية والسيارات وتأمين الأشخاص .

ثانيا: مهام وأهداف الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT)

تعمل الشركة جاهدة لتنفيذ المهام المنوطة والمسطرة لها، والتي تتمثل في عرض أحسن الضمانات للزبائن على مختلف الأخطار التي من الممكن أن تلحق بهم في حياتهم اليومية الاجتماعية منها والمهنية،ولأجل ذلك فهي تقوم بتنظيم نشاط التأمين لديها بدلالة الحاجات والرغبات المحتملة للزبائن.

ومن المهام الأساسية للشركة نذكر[1]:

[1] - بالي مصعب , نفس المرجع السابق , ص159 .

العمل على تلبية حاجات الزبائن سواء بصفة مباشرة من خلال تأمين أخطارهم وتعويضهم في حالة تعرضهم لحادث ما، أو بصفة غير مباشرة عن طريق تعويض أو صرف تعويضات المتضررين الذين كانوا زبائن الشركة سببا في تضررهم؛

تشجيع وتحريك الادخار في المدى الطويل والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني.

وكأي مؤسسة مهما كان نوعها فإن (CAAT) قد وضعت ضمن إستراتيجيتها العامة أهدافا، وهي تصبو جاهدة لتحقيقها، مسخرة لذلك كل الإمكانيات المادية والبشرية، ومن بين هذه الأهداف نذكر :

احترام سياسة العصرنة وترسيخ وضعية المؤمن والأخطار الخاصة بالمؤسسة؛

الحفاظ على جزء من السوق من خلال تنويع المحفظة المالية وتحسين الأداءات التقنية؛

الحفاظ على توازن النتائج التقنية والمالية؛

الحفاظ على انتظام تسوية الحوادث (التعويضات)، من أجل احترام التزاماتها اتجاه المؤمن لهم؛

تحسين نوعية الخدمات المقدمة للزبائن والعمل على إرضائهم ما أمكن؛

متابعة عمليات التسوية المالية لملفات الحوادث وخصوصا ملفات التأمين على السيارات؛

تقوية قدرات الاكتتاب والتفاوض بشأن عمليات إعادة التأمين، وحماية التوازن التقني؛

رفع وتنويع الاستثمارات المالية من خلال زيادة منتجاتها؛

تعميم الإعلام الآلي في كافة المصالح والعمل على النهوض أكثر بالشبكة التجارية وترقيتها؛

تهدف الشركة إلى تطوير فرع تأمينات الأشخاص؛

الحفاظ على نفقات التسيير في مستويات مقبولة؛

تكييف تنظيمها مع الجهاز التشريعي والقانوني الجديد ومع متطلبات السوق.

ثالثا: التسيير المالي والمحاسبي

1- الاشتراكات: تساهم الشركة الجزائرية للتأمينات في رأسمال عدة شركات، فنجدها في 31ديسمبر2009 اشتركت في رأسمال 11 شركة، هذه الاشتراكات بلغت ما يقارب 888 مليون دج. والجدول التالي يوضح مجموعة اشتراكات شركة (CAAT).

مجموع اشتراكات (CAAT) **في رأسمال الشركات .** **الوحدة** :مليون دج

الشركات	رأسمال الاجتماعي	مبلغ الاشتراكات	نسبة الاشتراكات
CAGEX	450.000	45.000	%10.00
AMNAL	280.000	35.000	%12.50
EXAL	60.000	15.340	%25.57

%03.12	130.000	4 165.000	**SRH**
%03.15	451.000	12 842.000	**SIH**
%00.97	9.650	1 000.000	**SGCI**
%04.00	1.200	30.000	**IAHEF**
%33.00	4.290	13.000	**ALFA**
%33.33	108.593	325.778	**ASSUR-IMMO**
%17.00	1.360	8.000	**VERITAL**
%00.76	86.212	100 000.000$	**AFRICA-RE**
-	**887.645**	-	**المجموع**

Source: Compagnie Algérienne Des Assurances, **Rapport Annuel 2009**, Op. Cit, p18.

يتضح من خلال الجدول أن نسبة اشتراكات(CAAT) تختلف من شركة إلى أخرى، فاشتراكاتها في الشركات (EXAL)و (ASSUR-IMMO) ،(ALFA) تعتبر مقبولة جدا، حيث تستحوذ على الثلث في الشركتين (ASSUR-IMMO)،(ALFA) والربع في الشركة الثالثة، ولكن هذه الاشتراكات تعد ضعيفة بالنسبة للشركات ، (CAGEX)و (AMNAL) ،(VERITAL) أما في باقي الشركات فهي تكاد لا تذكر حيث لا تتجاوز في مجموعها10% .

كما يتضح من خلال هذه المساهمات أن شركة (CAAT) تحاول أن تتبنى إستراتيجية جيدة من خلال تنويع محفظتها المالية، هذه الإستراتيجية ستنعكس إيجابا على الشركة من خلال ثقة متعامليها وزبائنها على أداء التزاماتها تجاههم (قدرة التسديد).

2- **الاستثمارات المالية:** تحسن وضعية (CAAT) يترجم بارتفاع حجم منتجات قيم الدولة، والتي تمثل حوالي % 70 من مجموع استثمارات المالية.

تشكيلة الاستثمارات المالية لشركة(CAAT): **الوحدة** :مليون دج

الصنف	**المبلغ**	**النسبة**
منتجات قيم الدولة	327.576	70.0%
ودائع لأجل(DAT)	60.597	12.8%
المنتجات غير المنقولة	22.943	04.7%

السندات	47.952	10.0%
أرباح الأسهم	12.524	02.5%
المجموع	471.592	100%

Source: Compagnie Algérienne Des Assurances, **Rapport Annuel 2009**, Op. Cit, p 19.

إن زيادة منتجات ودائع لأجل تفسر بوضعية المبالغ الهامة أثناء الثلاثي الأخير من سنة 2008 واستفادت من هذه المبالغ في سنة 2009

3- **النتائج** :في نهاية سنة 2009 حققت الشركة نتيجة صافية بمبلغ 829 مليون دج، استخرجت من الفائدة التكميلية لنشاطها بواسطة هامش التأمين الكبير، وارتفاع مستوى استثماراتها المالية.

ثالثا: الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT)

لقد عرفت الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) منذ نشأتها عدة تغيرات هامة، خاصة فيما يتعلق بالجانب التنظيمي إذ عرف هيكلها التنظيمي تغيرات عديدة، وذلك موازاة مع التطورات التي حدثت في قطاع التأمين خاصة بعد إلغاء مبدأ التخصص .فالهيكل التنظيمي الأول والذي كان معتمدا إبان فترة الاحتكار، والذي أعد على أساس التقسيم الوظيفي باعتبار أن الشركة كانت متخصصة في فرع النقل فقط. مباشرة بعد إلغاء مبدأ التخصص في سنة1990 طرأت أولى التغيرات وأصبح تقسيم الهيكل يمزج بين الوظائف والفروع وهو الاتجاه الحديث للمؤسسات الآن.

ومع احتدام المنافسة قررت الشركة تدعيم الهيكل التنظيمي بمديرية للتسويق وأخرى للمراجعة وذلك سنة1997لتستحدث فيما بعد مديرية مستقلة تسمى" وحدة متخصصة لتسير الأموال المنقولة."

1-الهيكل المركزي للشركة: يقع المقر الاجتماعي لشركة(CAAT) بالجزائر العاصمة حيث يمثل الجهاز المركزي للمؤسسة، وتكمن مهامه الأساسية في تحديد السياسة العامة للمؤسسة وتوجيهها بشكل شامل.

فهو يهدف إلى حوصلة أهداف مجموع الوظائف والهياكل.

بالإضافة إلى مهامه الأساسية يقوم المقر بمتابعة الإنتاج وإدارة الوكالات عن طريق الوحدات الجهوية،فهو يتكون من المديرية العامة والمديريات المركزية.

1. **المديرية العامة** :كل هيئات المؤسسة تقع تحت سلطتها وتضم المديريات المركزية العشر، يترأسها الرئيس المدير العام كما تضم المدير العام المساعد، المفتش العام إضافة إلى وحدة تسيير الفروع الجهوية.
2. **المديريات المركزية** :وعددها عشرة (10) مديريات، لكل منها اختصاصاتها وهي مكّلفة ب:

- تطبيق سياسة المؤسسة عن طريق الوحدات الجهوية والوكالات؛
- تنشيط ومراقبة تسيير مديريات الوحدات الجهوية والوكالات؛
- تقديم الاقتراحات حول الطرق والوسائل التي تسمح برفع الإنتاج وتحسين نوعية الخدمات المقدمة من المؤسسة؛
- صياغة وتقديم منتجات جديدة؛
- إعداد مخطط عمل سنوي والذي يقدم للرئيس المدير العام.

2- الهيكل اللا مركزي للشركة: الهيكل اللامركزي لشركة(CAAT) يتمثل في الوحدات(الفروع)الجهوية والوكالات.

1- الفروع الجهوية :عبارة عن وحدات اقتصادية مستقلة نسبيا حيث يمكن تشبيهها بالمؤسسة؛ وهي وحدات جهوية منظمة إلى مديريات ودوائر يتمثل دورها في حماية وتسيير وربط ومراقبة نشاط المؤسسة، فهي مسؤولة عن الموارد البشرية المادية والمالية الموجهة إليها من أجل تحقيق النشاطات والأهداف المسطرة من قبل المديرية العامة، ويبلغ عددها سبعة (07) وهي كالتالي : فرع الجزائر1 ، الجزائر2 الجزائر3 ، وهران، عنابه، قسنطينة وفرع الجنوب بغرداية، كل فرع يترأسه مدير إضافة إلى مساعدان.

2- المفتشيات الجهوية :وعددها ثلاثة (03) مفتشيات كالتالي :وسط وغرب وشرق، وهي تابعة للمفتش العام يترأس كل واحدة منها مفتش جهوي، وتمارس أعمال التفتيش في الشركة.

3- الوكالات :تكون الهيكل القاعدي للمؤسسة وهي مكلفة بحماية وكسب العلاقات اليومية مع الزبائن،بالإضافة إلى ذلك تسعى إلى تحقيق الأهداف التي تسطرها الوحدات الجهوية، كما تستجيب لمتطلبات الزبائن في مجالات بيع منتجات التأمين وتسيير العقود والتنظيمات.

المطلب الثاني :الدور الفني لشركة التأمين في إدارة الأخطار

تقوم شركات التأمين بجانب الدور التقني بدور فني في إدارة الأخطار، ويتمثل هذا الدور في مجمل المؤمن تغطية الخطر مؤقتا من خلال مذكرة التغطية المؤقتة إلى حين توقيع الوثيقة النهائية، وقد يقوم الطرفان بإجراء تعديل أو إضافة إلى العقد الأصلي في ما يسمى بملحق الوثيقة.

*المراحل التي تمر بها العملية االتأمنية: [1]

أولا: طلب التأمين.

تبدأ مراحل إبرام التأمين عادة بتقديم المستأمن طلب التأمين إلى المؤمن عندما يرغب الشخص في تأمين نفسه ضد خطر معين، حيث يقوم بمخاطبة المؤمن مباشرة أو عن طريق وكيل له.

يعد هذا الطلب من أهم العناصر اللازمة للتعرف على طبيعة الخطر محل التأمين، حيث يقدم عادة على شكل نموذج معد سلفا من قبل شركة التأمين، ويحتوي على أسئلة يجيب عليها طالب التأمين تكفل للمؤمن التعرف على طبيعة الخطر المراد تأمينه والظروف المحيطة به، والمبلغ المراد التأمين به ومقدار الأقساط الواجب دفعها ومواعيد السداد، فضلا عن البيانات الأخرى التي يراها المؤمن بأنها ضرورية للتعرف على طالب التأمين أو المستفيد، بهدف استبيان مدى توافر المصلحة التأمينية لطالب التأمين أو قياس الخطر المعنوي إن وجد.

لقد أظهر الواقع العملي أهمية طلب التأمين فنجد أن معظم وثائق التأمين تبدأ بعبارة :" يعتبر طلب التأمين المقدم من المؤمن له هو الأساس الذي تم بموجبه إصدار هذه الوثيقة ويعتبر جزء لا يتجزأ منها" بحيث تستطيع شركة التأمين التعويل على ما ورد به من بيانات والاحتجاج به في مواجهة المؤمن له عند ثبوت إدلائه ببيانات غير صحيحة.

لا توجد بيانات محددة أو شكل ثابت لطلب التأمين، بل ومن الجائز أن يتم إصدار وثيقة التأمين بدون أن يقدم إلى شركة التأمين هذا الطلب على الرغم من أهميته، إلا أن الواقع العملي يكشف عن تشابه الطلبات التي تصدر من شركات التأمين من حيث استيفاء البيانات.

وتختلف طبيعة البيانات والاستفسارات التي ترد بطلب التأمين باختلاف نوع التغطية التأمينية المطلوبة، إذ نجد أن الطلب الذي يقدم للتأمين على حياة شخص ما يجب أن يتضمن معلومات عن عمر طالب التأمين وبيان حالته الصحية وتاريخه المرضي إن وجد وما إلى ذلك من معلومات، أما الطلب الذي يقدم للتأمين على سيارة يكون متضمنا استيفاء بيانات السيارة ونوعها، سنة الصنع، قوة المحرك وقيمتها السوقية.

ومما سبق يتضح أن طلب التأمين يعد وسيلة من وسائل التعرف على الخطر المطلوب التأمين منه، وهو بهذا المفهوم لا يعتبر شرطا من شروط إبرام عقد التأمين، حيث لا يعدو أن يكون الطلب مجرد استعلام عن مدى قبول شركة التأمين للتغطية وفقا للوصف والظروف المبينة بالطلب، أو في حالة

[1] - سهام رياش , مرجع سبق ذكره , ص 120 .

القبول فكم ستكون قيمة القسط المستحق على طالب التأمين .ومن المقرر أن طلب التأمين لا يكون ملزما للمؤمن ولا للمؤمن له إلا بعد إتمام العقد، فهو مجرد عرض تمهيدي يمكن للمؤمن له العدول عنه في أي وقت، وللمؤمن حرية إجابته أو رفضه.

ثانيا :مذكرة التغطية المؤقتة.

قد تمضي فترة زمنية بين تقديم طلب التأمين وصدور قرار من شركة التأمين بشان قبول إصدار الوثيقة النهائية من عدمه، ولأن الإصدار يتطلب الحصول على المزيد من التقارير الفنية، ولا يعلم طالب التأمين خلال تلك الفترة ما إذا كانت شركة التأمين ستقبل التأمين أو ترفضه .وفي هذه الفترة يكون الخطر الذي قدم طلب التأمين بشأنه غير مغطى وقد يتحقق قبل أن يتم تحرير الوثيقة بصورتها النهائية فلا يتقاضى طالب التأمين أي تعويض، لذلك فإن شركات التأمين تقدم لطالب التأمين وسيلة عملية تغطي له الخطر خلال هذه الفترة، هذه الوسيلة يطلق عليها" مذكرة التغطية المؤقتة"؛ وبموجبها يتعهد المؤمن أن يضمن بصفة مؤقتة الخطر الذي قدم طلب التأمين بشأنه إلى أن يتم تحرير الوثيقة أو إلى أن يتخذ المؤمن قرار بشأن قبول التأمين أو رفضه.

وجرى العمل على أن يتم إصدار مذكرة التغطية المؤقتة في مرحلة ما بعد تقديم المؤمن له لطلب التأمين وقبل إصدار الوثيقة النهائية؛ وهي مرحلة استثنائية من مراحل إصدار الوثيقة حيث لا نجدها في الواقع العملي إلا لتغطية أخطار غير نمطية أو غير معتاد التعامل عليها بشركات التأمين، والتي لم تسعفها خبراتها العملية أو المعلوماتية لإبداء الرأي الفوري في قبولها التغطية من عدمه، أو في التسعير الأمثل لتغطية هذه المخاطر في حالة القبول، حيث قد يتطلب إبداء الرأي النهائي فيها الحصول على تقارير أو دراسات فنية أو تخصصية معينة، لبيان طبيعة الخطر وما يحيط به من مؤثرات وعوامل تتدخل في زيادة أو انخفاض فرص تحققه أو للحصول على تأكيد التغطية من قبل معيدي التأمين المتعاملين من الشركة.

وخلال فترة توفير الدراسات والمعلومات ووسائل التعرف على الخطر، يكون طالب التأمين معرضا لوقوع أخطار يرغب في تغطيتها بشكل مؤقت إلى حين إصدار الوثيقة في صورتها النهائية، وهذه الحاجة هي التي أدخلت في التطبيق هذا الإجراء الاستثنائي؛ حيث تغطي شركة التأمين بموجب هذه المذكرة الخطر المطلوب التأمين عليه لمدة محددة تكفي للحصول على المعلومات التي تراها ضرورية للتعرف الخطر المطلوب التأمين عليه لمدة محددة تكفي للحصول على المعلومات التي تراها ضرورية للتعرف الكامل على الخطر، ويكون المؤمن له خلال تلك الفترة مغطى تأمينيا كما لو كانت تحت يده وثيقة التأمين النهائية، وذلك مقابل قسط تحدده شركة التأمين تتناسب قيمته مع الخطر المؤمن منه ومع مدة التغطية الواردة بالمذكرة.

وخلال سريان المذكرة المؤقتة تكون شركة التأمين قد تعرفت على الخطر وظروفه وأبدت الرأي النهائي، من حيث قبولها إصدار الوثيقة النهائية من عدمه وحددت القسط المستحق في حالة القبول، حيث يحق لها آنذاك أن تقبل الإصدار بذات الشروط والأسعار التي كانت بالمذكرة المؤقتة أو أن تقبل بشرط إضافة ضوابط جديدة، أو أن تبقى الشروط دون تعديل بشرط زيادة قيمة القسط التأميني المستحق، أو أن ترفض إصدار الوثيقة متى تحقق لها موجبات ذلك، في ضوء ما توفر لديها من معلومات وبيانات .

ثالث :وثيقة التأمين.

تعد وثيقة التأمين هي النتاج الختامي لكافة الأعمال التحضيرية والتمهيدية التي سبقتها من تقديم طلبات التأمين وتبادل خطابات واستفسارات ومعاينات للتعرف على الأخطار المطلوب التأمين، حيث تعتبر الوثيقة" عقد التأمين "هي المستند المتوج لكافة المفاوضات التي جرت بين طرفي العلاقة، وهي المحرر المكتوب الذي يتضمن عقد التأمين بصفة نهائية؛ وهذه الوثيقة تدل على توافر شروط الإيجاب والقبول ودفع القسط، وتعتبر وثيقة التأمين العقد الأكثر استعمالا في مجال التأمين، ولم يحدد المشرع شكلا خاصا لهذه الوثيقة بل ركز على البيانات التي يجب أن تتوفر فيها .
تحرر وثيقة التأمين كتابيا وبحروف واضحة، وينبغي أن تحتوي إجباريا زيادة على توقيع الطرفين المكتتبين على البيانات التالية:

- ✓ اسم كل من الطرفين المتعاقدين وعنوانهما؛
- ✓الشيء أو الشخص المؤمن عليه؛
- ✓طبيعة المخاطر المضمونة؛
- ✓ تاريخ الاكتتاب وتاريخ سريان العقد ومدته؛
- ✓مبلغ الضمان ومبلغ القسط.

جرى العمل أن تصدر وثيقة التأمين متضمنة بيانات شركة التأمين المصدرة لها وعنوانها ورقم قيدها بسجلات الهيئة الرقابية التابعة لها، وكذا رقم قيدها بالسجل التجاري .وتتضمن الوثيقة الشروط العامة التالية:

- ✓بيان نوع التغطية التأمينية مع وصف ما تغطيه من مخاطر وصفا دقيقا؛
- ✓بيان تفصيلي للالتزامات المتبادلة على عاتق المؤمن والمؤمن له خلال سريان العقد؛
- ✓بيان الأخطار التي لا تدخل في نطاق التغطية التأمينية، والاستثناءات الواردة على التغطية؛
- ✓الإجراءات المتعين اتخاذها في حالة وقوع حادث؛
- ✓الأحوال التي يسقط فيها حق المؤمن له أو المستفيد من المطالبة بالتعويضات.

كل ما تقدم يندرج تحت مسمى الشروط العامة للوثيقة، ويحدث في الواقع العملي أن تضع شركة التأمين شروط أخرى إضافية" خاصة "ترفقها بوثيقة التأمين؛ وتعتبر متممة ومكملة للشروط الواردة بها، وغالبا ما تحوي هذه الشروط الخاصة ضمانات بهدف تقليل فرصة تحقق الخطر المؤمن منه، أو تضيف التزامات يتعين على المؤمن له مراعاتها قبل وعند وقوع الخطر المؤمن منه .

رابعا :ملحق التأمين.

وهو يعبر عن اتفاق إضافي يبرم بين أطراف العقد الأصلي، ويتضمن بعض التعديلات على شروط الوثيقة الأصلية، ويعتبر الملحق جزءا لا يتجزأ من الوثيقة الأصلية، ويندمج ضمن شروطها ولا يفسخ من هذه الشروط إلا ما قصد إلى تعديله، سواء بإضافة أخطار جديدة أو تعديل لوصف المخاطر أو توضيح أو تصحيح لبعض الشروط الناقصة.

وحتى يعتد بملحق الوثيقة فإنه لابد أن يستند إلى وجود الوثيقة الأصلية بصورة قانونية، أي إلى وثيقة صحيحة وسارية المفعول، كذلك فإنه لابد لملحق الوثيقة أن يشتمل على تعديل الشروط والبيانات الواردة في الوثيقة الأصلية؛ مثل تغيير قيمة الأشياء المؤمن عليها وتعديل مبلغ التأمين أو مدة سريان العقد أو إضافة مخاطر جديدة أو تعديل في الأخطار الثابتة فيها أو تغيير اسم المستفيد، وبصفة عامة لابد أن يشتمل ملحق الوثيقة إضافة أي شرط أغفل المتعاقدان إدراجه في الوثيقة الأصلية .

المطلب الثالث:مردودية شركة التأمين الجزائرية للتأمينات (CAAT) خلال الفترة (2019/2015)

أولا: حساب المردودية

1-1 - المردودية التجارية

تعبر المردودية التجارية عن صافي الدخل المحقق لكل دينار واحد من إجمالي الإيرادات وتحسب بالعلاقة التالية :

المردودية التجارية = نتيجة الدورة الصافية /رقم أعمال خارج الرسم

جدول يوضح : المردودية التجارية لشركة (CAAT) **الوحدة** :مليون دج

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
نتيجة الدورة	264000	402000	547737	479190	528560
رقم أعمال خارج الرسم	379446	3926777	4049883	4079883	5327969
مردودية تجارية	% 7	%10.5	%13.5	% 12	% 10

من خلال الجدول نلاحظ أن المردودية التجارية عرفت ارتفاعا خلال السنوات الأولى من الدراسة ,لتنخفض بعد ذلك سنة 2018 و 2019 , ويرجع ذلك الى انخفاض نتيجة الدورة في مقابل ازدياد رقم أعمال خارج الرسم .

2-1- المردودية الاقتصادية:

تقيس المردودية الاقتصادية صافي الدخل المحقق لكل دينار واحد مستثمر ضمن الأصول وتحسب بالعلاقة الآتية:

المردودية الاقتصادية = نتيجة الدورة الصافية/مجموع الأصول

وفيما يلي المردودية الاقتصادية المحققة خلال فترة الدراسة:

جدول يوضح : المردودية الاقتصادية للشركة الجزائرية للتأمينات(CAAT)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
نتيجة الدورة	264000	402000	547737	479190	528560
مجموع الأصول	9806000	11979000	13557208	13921587	12635781
مردودية الاقتصادية (%)	3	3.5	4	3.5	4

المصدر :من إعداد الباحثة بناء على معطيات الميزانية

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن المردودية الاقتصادية للشركة خلال فترة الدراسة تتجه نحو الارتفاع ما عدا الانخفاض المسجل في سنة 2018 ويرجع ذلك إلى انخفاض نتيجة الدورة الصافية.

3-1- المردودية المالية :

تعبر المردودية المالية عن صافي الدخل المحقق لكل دينار واحد من الأموال الخاصة وتحسب بالعلاقة الآتية:

المردودية المالية = نتيجة الدورة الصافية/الأموال الخاصة.

وفيما يلي جدول يوضح تطور المردودية المالية خلال فترة الدراسة:

جدول يوضح : المردودية المالية للشركة الجزائرية للتأمينات(CAAT)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
نتيجة الدورة	264000	402000	547737	479190	528560
الأموال خاصة	2797000	3128000	3231182	3678547	4081292
مردودية المالية(%)	9.5	13	17	13	13

المصدر :من إعداد الباحثة بناء على معطيات الميزانية

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن المردودية المالية للشركة متجهة نحو الارتفاع خلال فترة الدراسة ما عدا الانخفاض الذي عرف في سنة 2018 ، ويرجع ذلك إلى انخفاض نتيجة الدورة الصافية لعام 2018 .

أما عن ارتفاع المردودية المالية خلال الثلاث سنوات الأولى من الدراسة على الرغم من زيادة حجم الأموال الخاصة فيرجع ذلك إلى أن معدل زيادة الأموال الخاصة هو أقل بكثير من معدل زيادة نتيجة الدورة الصافية، فقد سجلت الأموال الخاصة معدل زيادة قدر ب 12% في سنة 2016 و3% في سنة 2017 ، في مقابل زيادة نتيجة الدورة الصافية الذي قدر ب 52% في سنة 2016 و ب 36% في سنة 2017.

وما يمكن القول عن المردودية المالية للشركة الجزائرية للتأمينات أنها جيدة حيث قدرت خلال فترة الدراسة في المتوسط بحوالي 13% ، بالمقارنة مع معدلات الفائدة المتجهة نحو الانخفاض فقد قدرت هذه المعدلات سنة 2015 ب 8.5% إلى 12.5% وفي سنة 2016 قدرت ب8.5% إلى 11.3% وفي سنة 2018 قدرت ب8.5% إلى 11.2% ، وفي سنة 2019 قدرت ب7.5% .

ويمكن إدراج الجدول التالي لمقارنة المردودية المالية للشركة مع نظيرتها في الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين خلال الفترة 2015- 2019 .

جدول يوضح : المردودية المالية للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين

السنوات	2016	2017	2018
نتيجة الدورة	605665	719156	345174
الأموال خاصة	4771477	4987003	5466505
مردودية المالية(%)	12.5	14.5	6

المصدر :من إعداد الباحثة بناء على معطيات الميزانية

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين قد حققت خلال هذه الفترة مردودية مالية مقبولة بالمقارنة مع معدلات الفائدة السائدة في السوق إلا أننا نجد أن المردودية المالية للشركة الجزائرية للتأمينات هي الأحسن، فقد قدرت بنسبة 14.5%في المتوسط خلال السنوات 2016, 2017, 2018 في مقابل 10% في المتوسط للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين خلال نفس الفترة.

2- محركات المردودية:

من المعلوم أن الأرباح الصافية وهامش الملاءة يعتبران من أهم محركات المردودية في شركات التأمين، إلا أن ذلك يتوقف على المحيط الذي تنشط فيه هذه الشركات.

الأرباح الصافية: تتمثل في النتيجة التقنية و النتيجة المالية

- النتيجة التقنية :

أدت إستراتيجية الشركة الرامية إلى توسيعها وتنويع محفظتها التقنية إلى زيادة نتيجتها التقنية سنة بعد سنة .وفيما يلي جدول يوضح تطور هذه النتيجة خلال الفترة الممتدة من 2015 الى 2019.

جدول يوضح : تطور النتيجة التقنية للشركة الجزائرية للتأمينات(CAAT)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
هامش تأمين	2108000	2634654	2907168	2880549	4113905
تكاليف استخدام	(873000)	(8662075)	(1003254)	(1084463)	(1210907)
تحويل تكاليف استخدام	–	31980	65105	162488	87878
نتيجة تقنية	1235000	1800427	1969019	1958574	2990876

المصدر :من إعداد الباحثة بناء على معطيات التقرير السنوي لسنة 2015, وميزانيات سنوات 2016, 2017, 2018, 2019.

نلاحظ من خلال الجدول أنه في سنة 2016 انخفضت تكاليف الاستغلال بنسبة 1% ، في حين نجد أن هامش التأمين قد ارتفع بنسب 25 وهذا راجع إلى انخفاض معدل الكارثية الصافي (46%) مما أدى إلى ازدياد النتيجة التقنية بنسبة 46%.

في سنة 2017 نجد أن تكاليف الاستغلال قد ارتفعت بنسبة16 % وترجع هذه الزيادة خاصة لازدياد أجور العمال، كما ارتفع تحويل تكاليف الاستغلال بنسبة 103% ، أما هامش التأمين فقد ارتفع بنسبة% 10.5 ويرجع ذلك خاصة لارتفاع الأقساط الصادرة، مما أدى إلى ارتفاع النتيجة التقنية بنسبة 9%

في سنة 2018 نلاحظ أن تكاليف الاستغلال قد ارتفعت بنسبة 8% كما ارتفع تحويل تكاليف الاستغلال بنسبة 150% في حين عرف هامش التأمين انخفاضا بنسبة 1% مما أدى إلى بقاء النتيجة التقنية في مستواها تقريبا.

في سنة 2019 نجد أن تكاليف الاستغلال قد ارتفعت بنسبة 12% في حين انخفض تحويل تكاليف الاستغلال بنسبة 46% أما هامش التأمين فقد ارتفع بنسبة 43% مما أدى إلى ارتفاع النتيجة التقنية بنسبة 53%.

النتيجة المالية:

إن تسيير موارد الشركة الجزائرية للتأمين كغيره في المؤسسات المالية الأخرى يأخذ بعين الاعتبار عاملين هما:

-توظيف الموارد بشكل أمثل بحيث تعود بفوائد كبيرة(مع احترامها للتنظيم المعمول به).

-تمويل احتياجات الخزينة بأقل التكاليف.

ونجد أن الوظيفة المالية للشركة الجزائرية للتأمينات تهتم بتسيير التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية وذلك بتسيير إدارة المدخلات والمخرجات و تسيير فوائض الخزينة .

وفيما يلي جدول يوضح تطور النتيجة المالية خلال فترة الدراسة:

جدول يوضح: تطور النتيجة المالية للشركة الجزائرية للتأمينات

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
نواتج مالية	480618	544772	689564	543254	452791
تكاليف مالية	2361	2298	66414	60492	85028
نتيجة مالية	478317	542474	623150	482762	367763

المصدر :ميزانيات السنوات 2015,2016,2017,2018.

نلاحظ من خلال المعطيات السابقة أن النتيجة المالية قد ازدادت في سنة 2016 بنسبة 13% ويرجع ذلك إلى ازدياد النواتج المالية بنسبة 13% بسبب ارتفاع حجم التوظيفات، في مقابل انخفاض التكاليف المالية بنسبة 2.67% وفي سنة 2017 ازدادت النتيجة المالية بنسبة 15% ويرجع ذلك إلى ازدياد النواتج المالية بنسبة 26.5 في مقابل ارتفاع التكاليف المالية بنسبة 28% في حين انخفضت النتيجة المالية في سنة 2018 بنسبة 22% ويرجع ذلك إلى انخفاض النواتج المالية بنسبة 20% بسبب انخفاض حجم التوظيفات من جهة وانخفاض معدلات الفائدة من جهة أخرى، في مقابل انخفاض التكاليف المالية بنسبة 9 وفي سنة 2019 انخفضت النتيجة المالية بنسبة % 24 ويرجع ذلك إلى انخفاض النواتج المالية بنسبة 17% على الرغم من ارتفاع حجم التوظيفات ويعود ذلك إلى انخفاض معدلات الفائدة السائدة في السوق، في مقابل ذلك ارتفعت التكاليف المالية بنسبة 40%.

خاتمة الفصل الثالث:

اتسع استخدام مفهوم تقييم الأداء يتطور الحضارات القديمة بسبب التأكيد الطبيعي على انجاز المهمات الإنسانية على اختلاف درجة تعقيدها لاستمرارية الحياة وتطورها ،وبالتالي فان تقييم الأداء حتى بمفهومه التقليدي تضمن المراجعة والمراقبة وتحديد الصحيح من الخاطئ والانجاز في الوقت اللازم ، وقد مورست عمليات وإجراءات تقييم الأداء منذ قديم العصور من الأخذ بعين الاعتبار بساطتها وتواضع أدواتها ووسائلها وكذلك أغراضها، حيث يشير التتبع التاريخي لعملية تقويم الأداء.

ولقد تطور التأمين في الجزائر من فترة بعد الاستقلال إلى يومنا هذا تطورا ملحوظا حيث كان في بداية الأمر محتكرا من قبل الدولة ثم أصبح هناك شركات تغطي جميع الأخطار وأخرى متخصصة في نوع واحد من التأمين.

ومن خلال هذا الذي تعرضنا فيه إلى دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) خلال الفترة 2009/2008 وذلك بالتطرق إلى نشأة الشركة واهم المراحل التي مرت بها وتحليل مجموع إنتاجها خلال هذه الفترة، وكذا هيكلها التنظيمي .

كما عمدنا إلى دراسة المراحل التي تمر بها العملية التأمينية من تقديم طلب التأمين إلى غاية الحصول على وثيقة التأمين، حيث تحاول شركة التأمين من خلال هذه المراحل إلى التعرف الجيد على الخطر المراد تأمينه وتحديد قيمة القسط بما يتلاءم مع درجة الخطر وحجمه من أجل تقديم تغطية تأمينية أفضل.

أما من الناحية التقنية فعملنا على تحليل تكاليف (CAAT) خلال الفترة 2009/2008 وذلك بمقارنة تكاليف كل سنتين .

الخاتمة العامة

تلعب شركات التأمين دورا أساسيا في الاقتصاديات الحديثة لما تقوم به من دور مزدوج فهي تقوم من جهة بحماية الأفراد والمنشآت ضد مختلف الأخطار التي تهدد شخصهم أو ممتلكاتهم، ومن جهة أخرى تلعب دورا هاما في تمويل الاقتصاد وترقية الاستثمار من خلال الأموال المجمعة لديها.
إلا أن شركات التأمين تتميز عن باقي الشركات الأخرى بانعكاس دورة إنتاجها، فهي تحصل أقساطها قبل أن تعرف حجم تعويضاتها إضافة إلى أنها تواجه مخاطر مختلفة في نشاطها التقني أو نشاطها المالي.
ومن خلال دراستنا توصلنا الى أن شركات التأمين مردودية عالية على أموالهم الخاصة تقابل حجم مخاطرتهم في الاستثمار، حيث خلال بحثنا توصلنا إلى أن محركات المردودية في شركات التأمين تأتي من جانبين هما:

-الأرباح الصافية :تتحقق أساسا من النتيجة التقنية من خلال نشاط التأمين، والنتيجة المالية من خلال النشاط المالي، حيث كلما زادت النتيجة التقنية أو المالية كلما أدى ذلك إلى زيادة الأرباح الصافية ومنه إلى زيادة المردودية والعكس صحيح، أي كلما انخفضت الأرباح الصافية من خلال انخفاض النتيجة التقنية أو المالية كلما أدى ذلك إلى انخفاض المردودية؛

-حجم هامش الملاءة :فحسب مبدأ الرفع المالي كلما انخفض هذا الهامش كلما أدى إلى زيادة مردودية الأموال الخاصة والعكس صحيح، أي كلما زاد هذا الهامش كلما أدى ذلك إلى انخفاض مردودية الأموال الخاصة.

ولإعطاء صورة أكثر عن التأمين قمنا بتشخيص واقع قطاع التأمين في الجزائر، وهذا من خلال التطرق إلى التطور التاريخي الذي مر به هذا القطاع، وكذلك تحديد المؤسسات المقدمة للمنتوج التأميني ودراسة مردودية الشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة 2015 الى 2019 وقد توصلنا من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها على مستوى الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT)أن الشركة تتمتع ومردودية جيدة.

نتائج الدراسة :

توصلنا من خلال فصول هذه الدراسة إلى عدة نتائج نظرية وأخرى تطبيقية، ففي الجانب النظري نجد ما يلي:

ـ إن النشاط التأميني هو أداة لحماية الأفراد والممتلكات من الأخطار المحتملة، ويعتبر أيضا عاملا مهما في تعبئة الادخار اللازم لتمويل عملية التنمية، كما أنه يضمن استمرار المشروعات الاقتصادية في الإنتاج حتى ولو تعرضت أي منها إلى خطر معين، وذلك بالتعويض عن الخسائر التي يسببها هذا الخطر؛

ـ يعتبر التأمين نظام لإدارة الأخطار يهدف إلى تخفيف الحالة المعنوية غير المواتية التي تلازم المستأمن عند اتخاذ القرارات بتقليل عدم التأكد من نتائجها؛ ويتم ذلك عن طريق نقل عبء أخطار معينة إلى المؤمن الذي يتعهد بتحملها في إطار من القواعد الفنية والقانونية؛

ـ شهد قطاع التأمين في الجزائر تحولات عدة ناجمة بالدرجة الأولى عن تغير النمط الاقتصادي من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق والمنافسة؛

ـ يهدف الأداء المالي إلى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة.

ـ تقييم الأداء المالي هو محور مركزي لمعرفة نجاح أو فشل الشركات في قراراتها وخططها الاستثمارية.

ـ تقييم الأداء المالي عبارة عن تقنية تستعين بها من اجل ضمان استغلال امثل للموارد المتاحة وفق أهداف الشركة .

ـ يساعد تقييم الأداء المالي على معرفة الوضعية المالية للمؤسسة.

ـ الشركة الجزائرية للتأمينات تتمتع بمردودية جيدة خلال فترة الدراسة (2015 الى 2019)

ـ تتعدد العمليات التي يتم القيام بها في شركات التامين لتشمل في مجموعها جملة الأنشطة التي بمقتضاها يتم تحقيق الأهداف المأمونة منها.

ـ ضعف الوعي التأميني لدى الأفراد والمؤسسات الخاصة، حيث إن فكرة التأمين لا تزال غير واضحة لدى الكثير منهم وتدل على قصور كبير في إدراك الأخطار التي قد يتعرضون لها، ويتجلى من خلال سيطرة فرعي تأمين السيارات والحريق على سوق التأمين الجزائري.

قائمة المراجع

الكتب:

1 - بهاء بهيج شكري , التأمين في التطبيق و القانون و القضاء , ط1 , دار النشر و التوزيع , عمان , الأردن , 2007.

2 ـ عاطف عبد المنعم وآخرون , تقييم إدارة المخاطر , مركز التطوير والدراسات العليا و البحوث جامعة القاهرة, 2008.

3 ـ محمد حسين منصور، مبادىء عقد التأمين، الدار الجامعية، الإسكندرية،1999 .

4 ـ بو عزيز الشيخ , مدخل الى التأمين وإدارة المخاطر , دار التنوير للنشر , الجزائر .

5ـ عبد الله حسين مسلم , إدارة التأمين والمخاطر , دار المعتز للنشر , عمان , 2015.

6 ـ حرابي محمد عريقات , التأمين وإدارة المخاطر (النظرية و التطبيق) , دار وائل للنشر, 2008.

7ـ عبد الغفار الحنفي , رسمية قرياص , الأسواق و المؤسسات المالية , دار الجامعة للنشر , الإسكندرية , 2004.

8 ـ زيد منير عبوي , إدارة التأمينات و المخاطر , دار كنوز للمعرفة , 2006.

9 ـ الدكتور عبد الله الطاهر , الدكتور موفق علي خليل , النقود والبنوك و المؤسسات المالية , دار النشر , عمان , 2006.

10 ـ رسمية قرياص , الأسواق و المؤسسات المالية , الدار الجامعة للطبع , مصر , 2001.

11 ـ نادية العارف , الإدارة و الإستراتيجية , الدار الجامعة الطبعة الأولى , الإسكندرية , 2000.

12ـ أحمد صلاح عطية , محاسبة شركات التأمين , الدار الجامعة الإسكندرية , 2003 .

13ـ عبد الرزاق بن خروف , التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري , مطبعة حيدر , الجزائر ,1998.

14 ـ مؤيد راضي , خنفر غسان , فلاح المطارنة , تحليل القوائم المالية , مدخل نظري تطبيقي , دار الميسرة للتوزيع والطباعة , عمان , الأردن , 2006 .

15 ـ منير شاكر وآخرون , التحليل المالي مدخل صناعة القرارات دار وائل للنشر طبعة الثانية , عمان , الأردن , 2005 .

16 ـ محمود محمد الخطيب , الأداء المالي وأثره على أهم عوائد أهم شركات المساهمة , دار الحامد للنشر , عمان .

ـ المجلات والمقالات والتقارير:

ـ عبد الكريم جعفري , تقرير سوق التأمين في الجزائر عام 1998- 1999- 2000 , مارس 2002.

ـ م . عبد القدوس , التأمين على الكوارث الطبيعية إجباري من بداية سبتمبر , جريدة الخبر , 27 سبتمبر 2004.

ـ المذكرات والرسائل الجامعية:

ـ سهام رياش , قطاع التأمين ومكانته في الاقتصاد الوطني , رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر , الجزائر , دفعة 2008/2007 .

ـ بن خروف جليلة , دور المعلومات المالية في تقييم أداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات , رسالة ماجستير جامعية , دفعة 2008/ 2009.

ـ هدى بن محمد تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين , جامعة منتوري ,جامعة قسنطينة , رسالة ماجستير , دفعة 2004/ 2005 .

ـ عادل عيشي , الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية , مذكرة ماجستير , جامعة بسكرة , السنة الجامعية 2001/ 2002.

ـ المواقع الالكترونية :

WWW.Caatassurance.dz

WWW.Can.dz

https://dz.linkdin.com

https://www.aps.dz

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: الاقتصاد

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: بوشنك أحلام المولود(ة) بتاريخ: 1998/11/14 ب: حمام الضلعة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 200123839 الصادرة بتاريخ: 2017/12/12 عن: تارمونت

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: اقتصاد تخصص: تأمينات خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: تحليل مردودية شركات التأمين في الجزائر دراسة حالة شركة (كات) CAAT خلال الفترة 2015 2019

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/6/20

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: الاقتصاد

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: حنوشة يسرى المولود(ة) بتاريخ: 1999/11/28 ب: حمام الضلعة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 117815 الصادرة بتاريخ: 2017/3/5 عن: مسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: اقتصاد تخصص: تأمينات خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: دليل مراقبة شركات التأمين في الجزائر، دراسة حالة شركة (CAAT) خلال الفترة 2015/2019

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/22

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .